Mada al-Carmel
مدى الكرمل
מדה אל-כרמל
برنامج دراسات إسرائيل

القائمة المشتركة

الجبهة الإسلامية التجمع التغيير

ملفّات مدى

عامان على القائمة المشتركة

القائمة المشتركة: السياق التاريخيّ والنقاش السياسيّ حولها

ملف رقم 9 ، 2017

امطانس شحادة ونداء نصّار

حيفا

أذار 2017

برنامج دراسات إسرائيل – ملفات مدى
عامان على القائمة المشتركة – ملف رقم (9)

القائمة المشتركة: السياق التاريخيّ والنقاش السياسيّ حولها

إعداد: امطانس شحادة ونداء نصّار

أذار 2017

هيئة التحرير: مهند مصطفى

إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج
تصميم: جوزيف نويصري

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: 8552035-4-972+
http://mada-research.org
mada@mada-research.org

شارع اللنبي51، ص. ب. 9132

حيفا 3109101

القائمة المشتركة: السياق التاريخيّ والنقاش السياسيّ حولها

امطانس شحادة ونداء نصّار[1]

بعد مرور أقلّ من عامين على تشكيل حكومة نتنياهو الثالثة (أيّار 2013)، قرّر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في بداية تشرين الأوّل عام 2014 إقالة وزير الماليّة يائير لبيد (رئيس حزب "يوجد مستقبل")، ووزيرة العدل تسيبي ليفني (رئيسة حزب "الحركة")، وبذا استوجب الأمر تقديم موعد الانتخابات البرلمانيّة. بتاريخ 2015/12/08، أقرّ الكنيست قانون تقديم موعد الانتخابات البرلمانيّة إلى 2015/03/17.

عزا نتنياهو السببَ الرئيسيَّ لتفكيك حكومته وإقالة لبيد وليفني إلى أنّ الأخيرين خالفا علنًا المبادئ الأساسيّة للحكومة المتمثّلة – على حدّ قوله– في: انتهاج سياسة صارمة ضدّ البرنامج النوويّ الإيرانيّ؛ تأكيد ضرورة اعتراف الفلسطينيّين بإسرائيل كدولة يهوديّة قوميّة؛ توسيع أعمال البناء في القدس (المحتلّة).[2] وأضاف نتنياهو أنّ الحكومة الحاليّة فُرضت عليه في أعقاب نتائج الانتخابات العامّة السابقة التي جرت عام 2013، نظرًا إلى أنّ حزب الليكود الذي يتزعّمه لم يحصل على عدد كافٍ من أعضاء الكنيست، ولأنّه سادت منذ أوّل لحظة احتكاكاتٌ لا لزوم لها بين مركّبات الائتلاف الحكوميّ. واتّهم نتنياهو وزير الماليّة بمحاولة الانقلاب على رئيس الحكومة من خلال إجراء اتّصالات مع كتلتَي اليهود الحريديم (المتشدّدين دينيًّا) شاس ويهدوت هتوراة ودرس إمكانيّة انضمامهما إلى حكومة بديلة.[3] وَفقًا ليهودا بن ميئير، فرضت نتائج الانتخابات البرلمانيّة عام 2013 على نتنياهو إقامة حكومة بدون حلفائه الطبيعيّين، أي الأحزاب الحريديّة المتديّنة، بسبب التحالف غير الرسميّ بين حزب البيت اليهوديّ وحزب يوجد مستقبل.[4] لذلك

[1] امطانس شحادة، مدير البرامج البحثية السابق في مدى الكرمل. نداء نصّار، أكاديمية وناشطة فلسطينية.

[2] شلحت، أنطوان. (2016). المشهد السياسيّ– الحزبيّ الداخليّ 2015. **تقرير مدار الإستراتيجيّ 2016**، ص:67، رام الله، مدار.

[3] المصدر السابق.

[4] بن ميئير، يهودا. (2015، 25 آذار). انتخابات 2015. مباط عل (نظرة من علّ)، عدد 678. مركز أبحاث الأمن القوميّ. جامعة تل أبيب.

تشكّلت الحكومة من حزب الليكود والبيت اليهوديّ ويوجد مستقبل وحزب الحركة (برئاسة تسيبي ليفني)، وهي حكومة لا تخلو من التناقضات والمنافسات الشخصيّة. وقد عانت حكومة نتنياهو من عثرات جِدّيّة في فترة ولايتها القصيرة، وبخاصّة في ما يتعلّق بقانون القوميّة، وقانون الميزانيّة، وما يُعْرَف بِـ "قانون صحيفة إسرائيل اليوم". ويضيف بن ميئير أنّ نتنياهو على ما يبدو انبهر من استطلاعات الرأي العامّ التي تنبّأت له تحقيق إنجاز كبير في الانتخابات المستقبليّة، فقرّر استغلال الأجواء العامّة والذهاب إلى انتخابات مبكرة.[5]

مقابل الحراك في المشهدين السياسيّ والحزبيّ الإسرائيليّين، اتّسم المشهد الحزبيّ لدى المجتمع الفلسطينيّ قبل تقديم موعد الانتخابات بالخمول والاستقرار دون إشارات لتغيُّرات جِدّيّة. تقديم موعد الانتخابات كان الإشارة إلى بداية عمليّة تحوُّل جِدّيّة، قد تكون مفصليّة، في تاريخ العمل السياسيّ والتصرّف الانتخابيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، بصيغة إقامة قائمة مشتركة للأحزاب العربيّة لخوض الانتخابات البرلمانيّة. ترمي هذه الورقة إلى توثيق تشكيل القائمة المشتركة، واستعراض مواقف الأحزاب العربيّة من تشكيلها، والأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى تشكيل القائمة قبل الانتخابات البرلمانيّة في العام 2015، كما ستراجع الخطاب السياسيّ والإعلاميّ للقائمة المشتركة وأبرز نتائج الانتخابات.

الفصل الأوّل: إنشاءات تشكيل القائمة المشتركة

فكرة تشكيل قائمة انتخابيّة مشتركة ليست جديدة على المشهدين الحزبيّ والسياسيّ الفلسطينيّ في الداخل، فقد طُرحت تقريبًا في جميع الحملات الانتخابيّة البرلمانيّة في العقدَيْن الأخيرَيْن، وقد كان أبرزها عام 2006 حيث شهد مساعيَ جِدّيّة لتحقيق ذلك، إلّا أنّ هذه المساعي باءت بالفشل لتخوض الأحزاب العربيّة الانتخابات ضمن ثلاث قوائم انتخابيّة. بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة في بداية تشرين الأوّل عام 2014، تكاتفت الجهود والمساعي للوصول إلى صيغة ائتلافات انتخابيّة، ليعلَن عن تشكيل قائمة ائتلافيّة حملت اسم "القائمة المشتركة" يوم 2015/01/22 عقب اجتماع للأحزاب العربيّة في بلدة كفر

[5] المصدر السابق.

قرع. ضمّت القائمة الأحزاب الأربعة الفاعلة على الساحة السياسيّة العربيّة في الداخل والممثَّلة في الكنيست: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة الإسلاميّة –الشقّ الجنوبيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير.

اجتمعت في العام 2015 عدّة عوامل أسهمت معًا في الدفع باتّجاه تشكيل قائمة مشتركة، أبرزها رفع نسبة الحسم والأجواء العنصريّة والعدائيّة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، فضلًا عن إدراك الأحزاب العربيّة الأساسية أنّه لا يمكن خوض الانتخابات على نحوٍ منفرد، وأنّ تشكيل قائمتين ليس الحلّ الأمثل في الظروف السياسيّة الراهنة، المحلّيّة والإقليميّة؛ وينضاف إلى ذلك موقف وتصرّف عدد من قيادات الأحزاب العربيّة التي فضّلت خيار القائمة الواحدة، وإقامة لجنة وفاق وطنيّ عملت على تقليص الفجوات بين الأحزاب العربيّة، ومواقف الجمهور العربيّ الضاغطة في سبيل تشكيل القائمة المشتركة وازدياد المقاطعة والامتناع عن التصويت في انتخابات سابقة تحت طائلة هذا السبب. يستعرض هذا الفصل بدايةً المواقفَ التاريخيّة للأحزاب العربيّة من تشكيل قائمة مشتركة، ومن ثَمّ نتابع المواقف التي سبقت الانتخابات الأخيرة والتحوّلات في مواقف الأحزاب، ونعرّج بعدها على سيرورة تشكيل القائمة المشتركة ودَوْر لجنة الوفاق، ومن ثَمّ سنستعرض أبرز نتائج الانتخابات لدى المجتمع العربيّ.

سيرورة تشكيل القائمة المشتركة

مواقف الأحزاب التاريخيّة من تشكيل قائمة عربيّة مشتركة:

تاريخيًّا كان هناك تفاوت في مواقف الأحزاب العربيّة تجاه فكرة خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة. هذه المواقف أثّرت أيضًا على تشكيل القائمة قُبَيْل الانتخابات الأخيرة وعلى سيرورة المفاوضات؛ إذ لقد انسجمت مواقف الأحزاب إزاء تشكيل قائمة مشتركة في هذه الدورة مع مواقفها التاريخيّة. كان لواقع رفع نسبة الحسم في انتخابات 2015 وما شكّله ذلك من خطر وجوديّ على الأحزاب العربيّة الممثَّلة في البرلمان، كان له الدور المُخَفِّف لشروط الأحزاب التي كانت تَحُول دون التوصّل إلى مثل هذا الائتلاف. نستعرض في الفقرات التالية المواقف التاريخيّة للأحزاب العربيّة من تشكيل قائمة مشتركة، ومن ثَمّ نتابع المواقف التي كانت قُبَيْل الانتخابات الأخيرة والعوامل التي أسهمت في تشكيل القامة المشتركة.

الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة:

عبّرت قيادات **الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة** في محطّات عدّة سبقت الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة عن موقفها المعارض للوحدة في قائمة عربيّة واحدة – مشتركة، لكنّها لم تعارض أيديولوجيًّا التحالفات التكتيكيّة الثنائيّة قُبَيْل الانتخابات. يتلخّص هذا الموقف أوّلًا في الموقف الفكريّ الاجتماعيّ من الوحدة مع التيّار الإسلاميّ الذي تعتبره الجبهة تيّارًا دينيًّا لا إمكانيّة للتحالف معه، وثانيًا رفض الجبهة الديمقراطيّة (وهي التي ترى نفسها حزبًا عربيًّا – يهوديًّا) الانضواء تحت مظلّة قائمة عربيّة، وهو ما قد يتناقض مع الممارسة السياسيّة العامّة الرافضة لِما يسمّى بالانعزال القوميّ.[6] يضاف إلى ذلك تعالي أصوات في الجبهة تعتبر الوحدة في قائمة عربيّة مشتركة بمثابة ضرب للتعدُّديّة السياسيّة والفكريّة في المجتمع العربيّ وتصرُّف قد يوصف بأنّه قطيعيّ. على ضوء هذا كلّه، عارضت الجبهة الوحدة قبل كلّ دورة انتخابيّة معتمِدةً على هذه التسويغات، واعتبرتها ضرورة أداتيّة لا جوهريّة تحتّمها الظروف الموضوعيّة فقط.

عبّر محمّد بركة رئيس الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة قُبَيْل الدورة التاسعة عشرة للانتخابات البرلمانيّة (2013) عن هذا الموقف في مقابلة صحفيّة. ففي إجابة عن السؤال "نسمع بعض الأصوات تقول ونحن على أبواب الانتخابات إنّ على الكتل العربيّة أن تتوحّد. هل هذا حلم بالنسبة للفلسطينيّين داخل الـ 48 أم من الممكن أن يتحوّل إلى واقع"؟ قال بركة: "الحلم هو أن يكون للعرب أكبر تمثيل في الكنيست من أجل أن يخوضوا دورًا أكبر، والتمثيل الحاليّ يعبّر عن نسبة المشاركة". وتابع بركة قائلًا: "مشكلتنا الأساسيّة ليست وجود ثلاث قوائم، لأنّ وجود ثلاث قوائم تعبير عن وجود مَشارب سياسيّة وخلفيّات أيديولوجيّة وبرامج سياسيّة مختلفة، هناك من يريد أن يتّبع تيّارًا ديمقراطيًّا يساريًّا أو دينيًّا أو قوميًّا. هذا أمر طبيعيّ. نحن لسنا قطيعًا. المشكلة في أمرين، الأوّل هو تدنّي نسبة المشاركة، الأمر الثاني ألّا يكون وضع تخوض فيه انتخابات قوائم لا أمل لها في تجاوز نسبة الحسم عندها ستكون كارثة لأنّ هذه الأصوات ستُحرق وهذا يخدم اليمين الإسرائيليّ". وأضاف قوله: "الواقع الحاليّ أنّ هناك ثلاث قوائم تخوض الانتخابات وهي تحظى بتمثيل مناسب لِما تحصل عليه من أبناء شعبنا، فموضوع الوحدة هو موضوع توافق، إذا توافقنا مع قائمة أخرى نقوم

[6] عودة، أيمن. (2001). الجبهة الآن بالذات –رسالة إلى الشباب. الجبهة. مستقاة بتاريخ (2017/02/01).

بوحدة، وإذا لم نتوافق نحن "لا نضحك على الناس"، ولكن إلى جانب ذلك يجب ضمان تمثيل الجماهير العربيّة الفلسطينيّة وهناك مساعٍ لشطب هذا التمثيل برفع نسبة الحسم. عندها علينا أن نفكّر في الأمور بشكل آخر دون أدنى شكّ".[7]

في السياق ذاته، قال محمّد بركة (رئيس حزب الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، آنذاك)، في مداخلته في ندوة سياسيّة في مركز مدى الكرمل للأبحاث الاجتماعيّة التطبيقيّة قُبَيْل الدورة السابعة عشرة للانتخابات البرلمانيّة (2006)، إنّ: "التعدّديّة هي أمر ضروريّ لمجتمع معافى، فنحن لا نريد مجتمعًا كالقطيع، وإنّما نريد مجتمعًا فيه تنوّع فكريّ وحِوار ومنافسة حضاريّة [...] إنّنا نقرأ معطيات حول تأييد جماهيريّ واسع لمثل هذه القائمة، ولكن هذه النسبة هي في إطار التمنّي، وليس بالضرورة تصويت لقائمة كهذه، وأغلب الظنّ أنّه على أرض الواقع فإنّ النسبة ستكون أقلّ من التوقُّعات، فأمام فرضيّة قائمة موحّدة، قد نشهد أنّ هناك فئات لا تعجبها القائمة أو تركيبتها، فإمّا تتّجه لتشكيل قائمة أخرى، أو أنّ جمهور المصوّتين غير الراضي سيبقى في البيت يوم الانتخابات أو أنّه يتّجه للتصويت لأحزاب صهيونيّة"[8]. وتابع بركة قائلًا: "نحن لا نعتقد أنّ الانتخابات هي موسم لصلحة عشائريّة، بل عرض خيارات وبرامج وفكر أمام الجمهور لاختيار الطريق التي يراها مناسبة، ولكنّنا في نفس الوقت لسنا منغلقين، فمثلًا في المستقبل إذا ارتفعت نسبة الحسم إلى أكثر ممّا عليه في هذه الانتخابات، فعندها لا شكّ أنّنا سنبحث عن الإطار الأوسع لمنع حرق الأصوات، فحين كان الحديث عن احتمال إلغاء قانون فائض الأصوات ارتفعت أصوات في الجبهة لتشكيل قائمة موحّدة، ونحن نحترمها، أمّا وخطر إلغاء هذا القانون قد زال، فعلينا استغلال الفرص المتاحة للتعبير عن تعدُّديّتنا، وأرى أنّ الحلّ الأمثل هو أن نخوض الانتخابات في قائمتين مرتبطتين بفائض أصوات".[9]

على الرغم من مواقف الجبهة المعارِضة لتشكيل قائمة عربيّة مشتركة، لا يمكن القول إنّه حزب غير براغماتيّ أو يرفض التحالفات الثنائيّة؛ إذ قام الحزب في الماضي بخوض تجربتين للتحالف مع أحزاب أخرى. ففي انتخابات الكنيست للدورة الثالثة عشرة عام

[7] موقع كاشف. (2012، 14 تشرين الأوّل). بركة: وحدة القوائم موضوع توافق ونحن لا نضحك على الناس ومشكلتنا الأساسيّة تدنّي نسبة المشاركة. كاشف. مستقاة بتاريخ (2015/09/30).

[8] موقع الجبهة. (2006، 29 كانون الثاني). في يوم دراسيّ لجمعيّة مدى-بركة: لا نريد مجتمعًا كالقطيع والتعدّديّة أمر ضروريّ لمجتمع معافًى. الجبهة. مستقاة بتاريخ (30/09/2015).

[9] المصدر السابق.

1996، خاض الانتخابات بتحالف مع التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وفي العام 2003 مع الحركة العربيّة للتغيير، وفي كلتا الحالتين كان خوض الانتخابات تحت اسم الجبهة وقائمتها. يمكن القول إنّه عند شعور الجبهة بالحاجة إلى خوض الانتخابات بواسطة تحالفات أو قائمة مشتركة وفي ذلك ما يفيد مصلحتها، كانت تقوم فعلًا بذلك. معارضتها الأساسيّة والمبدئيّة كانت ضدّ تشكيل قائمة عربيّة مشتركة، ولكن عندما تغيّرت الظروف واستُجيبت الشروط السياسيّة التي تضعها الجبهة مقابل مشاركتها في قائمة مشتركة، بالإضافة إلى مطلب جماهيريّ حقيقيّ بالوحدة وخطر عدم اجتياز نسبة الحسم، غيّرت الجبهة موقفها وشاركت في قائمة مشتركة كما سنوضّح لاحقًا.

التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ:

يؤكّد **التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ** في برنامجه السياسيّ على "ضرورة الحفاظ على الهُويّة القوميّة للمجتمع العربيّ داخل إسرائيل، وعلى انتمائه الوطنيّ للشعب العربيّ الفلسطينيّ، كما يؤكّد على ضرورة تنظيم هذا المجتمع في أطر وطنيّة وديمقراطيّة".[10] على ضوء ذلك، يرى التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ تنظيمَ المجتمع وبناءَ المؤسّسات الوطنيّة تحت سقف قوميّ ديمقراطيّ واحدًا من أهمّ مركّبات برنامجه السياسيّ. ينعكس ذلك على نحوٍ مفصّل في البند الثالث من البرنامج السياسيّ للتجمّع، الذي يوضّح ما يلي:

> يعمل التجمّع على تنظيم وتحديث المجتمع العربيّ ويسعى إلى بلورته كشعب متماسك ومتعاضد. وذلك من خلال بناء الحزب السياسيّ ودعم وتشجيع بناء المؤسّسات والأطر الوطنيّة على كافّة المستويات القُطْريّة والمحلّيّة والمهنيّة والقِطاعيّة. ويدعو الحزب إلى بناء الهيئات القياديّة على أسس ديمقراطيّة وعصريّة ووطنيّة. ويدعم التجمّع تشكيل المؤسّسات الطوعيّة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة والمهنيّة والصحّيّة، لِما في ذلك من أهمّيّة لتطوُّر المجتمع وخلق أطُر جديدة وحديثة لتنظيمه.[11]

[10] التجمّع ض. (2015). البرنامج السياسيّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ. صفحة الفيسبوك الرسميّة. مستقاة بتاريخ (30/09/2015).
[11] المصدر السابق.

على ضوء هذا، يرى التجمّع بتشكيل قائمة عربيّة مشتركة في البرلمان هدفًا بحدّ ذاته، إذ إنّه واحد من أشكال التنظيم تحت سقف قوميّ ديمقراطيّ في مقارعة مؤسّسات الدولة وبناء الوعي القوميّ الجمعيّ، كما يتّضح من تصريحات قيادات التجمّع قُبَيْل كلّ انتخابات برلمانيّة، ولا سيّما الأخيرة.

يوضّح عوض عبد الفتّاح، الأمين العامّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ آنذاك، قُبَيْل الانتخابات البرلمانيّة للدورة التاسعة عشرة (عام 2013) عن هذا الموقف بقوله: "إنّ خوض الانتخابات ضمن قائمة عربيّة واحدة هو الردّ الطبيعيّ والبديهيّ لكلّ إنسان عربيّ يرى نفسه مضطهَدًا على أساس قوميّ لكونه عربيًّا... ليس المواطن العربيّ ضدّ الأحزاب، فلديه الوعي بأهمّيّة الحزب، والتعدّديّة، ولا يقصد بمطالبته بتوحيد القوائم العربيّة إلغاء الأحزاب وأيديولوجيّاتها. ولكن هذا المطلب الشعبيّ المتكرّر يعكس حسًّا وطنيًّا، حسًّا بأنّه مضطهَد كعربيّ، من قِبل مؤسّسة يهوديّة – صهيونيّة، وبالتالي فإنّ الردّ الطبيعيّ هو الوحدة. وهو أيضًا ليس عنصريًّا ضدّ اليهود فهو يرى يهودًا إسرائيليّين (وإن كانوا قلّة) يتصدّون للاحتلال الإسرائيليّ وللسياسة العنصريّة ضدّ عرب الداخل".[12]

في السياق ذاته، انتقد رئيس حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الأسبق، د. عزمي بشارة، خلال كلمته في مهرجان انتخابيّ عشيّة الانتخابات للكنيست الـ 16 (2006)، مفهوم الوحدة كما تراها بعض الأحزاب على أنّها ترتيب تقنيّ للمقاعد ضمن القائمة الانتخابيّة، والموقف الذي يرى بالوحدة على أنّها عمليّة متناقضة أيديولوجيًّا مع رؤيتهم السياسيّة. ويوضّح مفهوم الوحدة لدى التجمّع على أنّها مركّب أساس في مشروعه السياسيّ على أن يدرس أبعاد وآثار ومعاني ذلك، بعيدًا عن الجانب التقنيّ الانتخابيّ كما يختزلها البعض، ويقول:

> في هذه الفترة كانت الأحزاب العربيّة مشغولة بخلافاتها الداخليّة، ونحن نعارك بضرورة التصويت للقوائم العربيّة. من أسباب ذلك أنّ الوحدة بين القوائم العربيّة فشلت، ونحن كان لدينا إدراك مسبق أنّ هذه الوحدة ستفشل، دائمًا يتم إشغال الناس بنقاشات لماذا لا نتوحّد، يتمّ تبديد أشهر كاملة على نقاشات محسومة مسبقًا. هي محسومة مسبقًا لوجود حزب ضدّ الوحدة، حزب لديه تصوُّر ضدّ الوحدة، تصوُّر أيديولوجيّ أنّ العرب في

[12] عبد الفتّاح، عوض. (2012، 7 كانون الأوّل). قصّة القائمة الواحدة، نقاط على الحروف. **المسار**. مستقاة بتاريخ (2015/09/30).

إسرائيل يجب ألّا يتوحّدوا وأنّ تنظيمهم يجب ألّا يكون على أساس قوميّ، هذا ما يعارضونه في لجنة المتابعة وفي تشكيل قائمة عربيّة واحدة. وتوجد قائمة أخرى ترى بالوحدة حرفيًّا "صفّ كراسي". في سياق كلّ انتخابات يتمّ الانشغال بترتيب الكراسي، في هذه المرّة من ضمن الاقتراحات أن أكون في المقعد الأول [أي عزمي بشارة]، باعتقاد أنّ هذا المطلوب فقط لتحقيق الوحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار أنّه يجب بحث ذلك، آثاره وأبعاده وإسقاطاته على التجمّع والحركة الوطنيّة، وماذا يعني كلّ ذلك.[13]

في مناسبة أخرى، وضّح عزمي بشارة فهم التجمّع لموضوع القائمة المشتركة بقوله: "يُعتبر التجمّع أوّل مَن طرح فكرة القائمة الواحدة لانتخابات البرلمان، لأنّ الفكرة القوميّة التي ينادي بها التجمّع تدعو لذلك، وليس لخوف التجمّع من أن يبقى خارج التمثيل البرلمانيّ وليس كتكتيك لضمان مكان في البرلمان الإسرائيليّ. على الوحدة أن تجري بين التيّار القوميّ والتيّار الإسلاميّ والتيّار الشيوعيّ، وليس بين ناس تقتسم المقاعد".[14] وقد أعلن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ تأييده لإقامة قائمة مشتركة في جميع الحملات الانتخابيّة منذ العام 2006.

الحركة الإسلاميّة – الشقّ البرلمانيّ

دعمت الحركة الإسلاميّة – الشق البرلمانيّ خوض الانتخابات البرلمانيّة بقائمة عربيّة مشتركة قُبَيْل كلّ انتخابات برلمانيّة من منطلقات براغماتيّة، كون ذلك قد يرفع تمثيل الأحزاب العربيّة في البرلمان، الأمر الذي انعكس في تصريحات قياداتها منذ مشاركتها لأوّل مرّة في الانتخابات البرلمانيّة عام 1996. ارتكز هذا التشجيع بالأساس على موقف يرى بالقائمة المشتركة عاملًا هامًّا في جذب تأييد انتخابيّ واسع وضمان التمثيل البرلمانيّ، وفي إحراز تأثير على الصعيد البرلمانيّ، تحديدًا على ضوء التصعيد السياسيّ اليمينيّ تجاه المجتمع العربيّ. تشجيع هذه الوحدة لم يُرفَد بأبعاد فكريّة سياسيّة أيديولوجيّة أو تنظير سياسيّ تجعل من هذا التأييد مركّبًا جوهريًّا

[13] قناة com1948. (2008). "خطاب ناريّ للمفكّر د. عزمي بشارة ألقاه قبل سنوات ينتقد فيه الأحزاب وفكرة الوحدة".
https://www.youtube.com/watch?v=JELrarVKJr8

[14] صحيفة كلّ العرب. (2006، 13 كانون الثاني). وحدة الأحزاب العربيّة. **كلّ العرب**. ص. 12.

رؤيويًّا في خطاب الحركة، ليقتصر الأمر على بعده التقنيّ المتمثّل بصياغة قائمة مرشّحين واحدة، قادرة على تنسيق العمل البرلمانيّ في ما بينها.

تنعكس هذه الرؤيا من خلال الائتلافات الانتخابيّة التي خاضتها الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ منذ مشاركتها لأوّل مرّة في الانتخابات البرلمانيّة عام 1996 بعد الانشقاق الذي حصل في الحركة الإسلاميّة. حيث شكّلت الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ مع الحزب العربيّ الديمقراطيّ قائمة انتخابيّة تحمل اسم "القائمة العربيّة الموحّدة"، وهي الصيغة الانتخابيّة التي خاضت ضمنها الانتخابات البرلمانيّة من الدورة الخامسة عشرة عام 1996 حتّى السابعة عشرة (2003) حين انضمّت الحركة العربيّة للتغيير إلى القائمة، وبقيت على تركيبتها حتّى عام 2013.

تعبيرًا عن هذا، الموقف قال الشيخ إبراهيم صرصور، الرئيس الأسبق للقائمة العربيّة الموحّدة (الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ) قُبَيْل الدورة التاسعة عشرة للانتخابات البرلمانيّة (2013): "نريد أن نحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين العرب ولا نريد أن تذهب هذه الأصوات إلى الأحزاب الصهيونيّة [...] نسعى كحركة إسلاميّة إلى خوض الانتخابات البرلمانيّة بقائمة ائتلاف عربيّة كبيرة لدخول البرلمان". وتابع صرصور قائلًا: "أدرك أنّ لكلّ من الشيوعيّين والإسلاميّين وحزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ برامجه، ولكنّنا نريد قوّة تمثيل وإذا استطعنا تشكيل لوبي داخل الكنيست فذلك يحقّق لنا قوّة كبيرة خصوصًا في ظلّ التغيرات السياسيّة المقبلة".[15]

في السياق ذاته، صرّح عبد الله نمر درويش، الرئيس الأسبق للحركة الإسلاميّة (الشقّ الجنوبيّ)، قُبَيْل انتخابات الكنيست –الدورة الثامنة عشرة (2009): "قد تحصد قائمة عربيّة موحّدة 16 عضوًا. على العرب في إسرائيل خوض الانتخابات البرلمانيّة وهم موحّدون، سأقوم مع أشخاص آخرين ببذل مجهود لتوحيد جميع القوائم العربيّة في قائمة واحدة. لقد اتّفقت مع قادة آخرين في المجتمع العربيّ على المبادرة لإجراء اجتماعات مع الأحزاب العربيّة الأخرى يكون الهدف منها الإقناع لخوض الانتخابات بقائمة واحدة وموحّدة. تركيبة القائمة ستكون بما يتلاءم مع تمثيل هذه القوائم في الكنيست الحاليّة. في حال فشل هذه المبادرة، سنقوم أنا

[15] أشقر، مرفت. (2012، 27 تشرين الثاني). صرصور: اتّهامات أيمن عودة لا أساس لها. فليكن شجاعًا ويقول نحن مع الوحدة بكلّ ثمن. العرب. مستقاة بتاريخ (30/09/2015).

والمبادرون الآخرون ببذل مجهود آخر لخوض الانتخابات في قائمتين، الأولى للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، والثانية قائمة مركّبة من الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ، التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والحركة العربيّة للتغيير".[16]

الحركة العربيّة للتغيير

خاضت **الحركة العربيّة للتغيير** الانتخابات البرلمانيّة منذ عام 1999 حتّى الانتخابات الأخيرة عام 2015، من خلال الائتلاف مع واحد من الأحزاب السياسيّة العربيّة المركزيّة الممثَّلة في البرلمان، وذلك لضمان تمثيلها البرلمانيّ الذي اقتصر على مقعد واحد في كلّ دورة انتخابيّة؛ إذ خاضت الحركة الانتخابات عام 1999 ضمن قائمة ائتلافيّة مع التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وقد مُثّلت الحركة العربيّة للتغيير بمقعد واحد. كذلك خاضت الانتخابات مع الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة ضمن قائمة ائتلافيّة في الدورة السادسة عشرة للانتخابات (2003)، ومع القائمة الموحّدة التي تضمّ الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ، والحزب القوميّ العربيّ، والحزب العربيّ الديمقراطيّ، من الدورة السابعة عشرة حتّى الدورة التاسعة عشرة، وصولًا إلى تشكيل القائمة المشتركة في الدورة العشرين للانتخابات البرلمانيّة (2015).

من هنا يمكن الادّعاء أنّ الحركة العربيّة للتغيير ليس لديها موقف مضادّ تجاه إقامة تحالفات أو خوض الانتخابات ضمن قوائم ائتلافيّة، بل على العكس من ذلك هي حركة برغماتيّة إلى حدّ بعيد يمكّنها من إبرام اتّفاقيّات تحالف على أساس توافُق المصالح لا التقارب الأيديولوجيّ من أجل خوض الانتخابات البرلمانيّة. إلّا أنّنا لم نجد نصوصًا وأدبيّات حزبيّة من الحركة العربيّة للتغيير تدعم هذا التحليل الذي يرتكز في الأساس على التصرّف السياسيّ فقط.

المواقف المبدئيّة التاريخيّة للأحزاب العربيّة من تشكيل قائمة مشتركة أو قائمة عربيّة واحدة انعكست في مواقفها تجاه تشكيل قائمة مشتركة قُبَيْل انتخابات 2015، فمَن دعم تاريخيًّا فكرة القائمة المشتركة طرحها بصورة فوريّة مع تقديم انتخابات عام 2015، ومَن عارض أو تحفّظ من ذلك حافظ على موقفه حتّى اللحظة الأخيرة، قبل أن يُضطرّ إلى تغييره نتيجة الضغط الجماعيّ والمطلب الجماهيريّ نتيجة رفع نسبة الحسم. متابعة مواقف الأحزاب العربيّة قُبَيْل تشكيل القائمة المشتركة توضّح أنّ مواقف الأحزاب نابعة

[16] صحيفة الصنّارة. (2012، 5 كانون الأوّل). الانتخابات على الأبواب. **الصنّارة**. ص.18.

بالأساس من رغبتها في الحفاظ على مصالح الحزب ومن ثَمّ مصالح المجتمع العربيّ كما يراها الحزب. لذا، فإنّ تشكيل القائمة المشتركة لم يكن مفهومًا ضمنًا، وإمكانيّة خوض الانتخابات من خلال قائمتين كان احتمالًا واقعيًّا. الاعتبارات التي حسمت، في نهاية المطاف، لصالح قائمة مشتركة، هي عدمُ رغبة الأحزاب في تحمُّل مسؤوليّة هدر فرصة تاريخيّة لتشكيل قائمة مشتركة، والتخوّفُ من معاقبةِ الجمهور وانخفاضِ نسبة التصويت في حال تشكيل قائمتين وعدم اجتياز نسبة الحسم. هذه الاعتبارات سمحت بتقديم تنازلات سياسيّة من قِبل الأحزاب وأسهمت كذلك في تخطّي العقبات السياسيّة والأيديولوجيّة الهامّة في بعض الحالات، لكنّها لم تحظَ باهتمام الرأي العامّ أو الصحافة وصُنّفت في مرتبة ثانية بعد ترتيب المقاعد. التوقُّعات التي وضعتها الأحزاب العربيّة لتشكيل قائمة مشتركة والآمال التي عُقِدت على هذه القائمة حسمت الأمر في نهاية المطاف ودفعت إلى تشكيل قائمة واحدة.

مواقف الأحزاب من تشكيل "القائمة المشتركة" في انتخابات عام 2015

اتّسمت معظم تصريحات القيادات السياسيّة للأحزاب العربيّة، قُبَيْل وبُعَيْد سَنّ قانون رفع نسبة الحسم إلى 3.25 %، في منتصف شهر آذار من عام 2014، بتوصيفها للقانون بأنّه هجوم مباشر على الأقلّيّة العربيّة داخل إسرائيل وعلى الأحزاب السياسيّة العربيّة من خلال تضييق حيّز العمل السياسيّ الذي قد يصل حدّ إسقاط الشرعيّة بالمفهوم السياسيّ الإسرائيليّ عن الأحزاب العربيّة وإخراجها من البرلمان.[17] إلّا أنّ كلّ هذه التصريحات لم تتطرّق إلى السياق الأوسع لسَنّ هذا القانون، والذي يعود إلى خلاف إسرائيليّ داخليّ، يتجاوز نقاش إبقاء الأحزاب العربيّة في البرلمان أو التخلُّص منها، وهي خلفيّة متعلّقة بموقف نتنياهو والحزب الحاكم بضرورة تغيير طريقة الحكم في إسرائيل وتحويله إلى نظام شبه رئاسيّ يستوحي جزءًا من بنْيته من النظام الأمريكيّ المعتمد على حزبين كبيرين كبديل لنظام متعدّد الأحزاب.

على ضوء ذلك، تعاملت تصريحات القيادات السياسيّة مع مناقشة خوض الانتخابات ضمن ائتلافات انتخابيّة في ما بين الأحزاب العربيّة على أنّها حقيقة مرادفة للمرحلة، ولا سيّما أنّ نسبة الحسم الجديدة قد تؤدّي إلى سقوط أيّ قائمة من القوائم التي على

[17] دلّاشة، عمر. (2014، 3 نيسان). هل تتشكّل قائمة تضمّ: الإسلاميّة، التجمّع والجبهة. **موقع بانيت**. مستقاة بتاريخ (30/09/2015).

الساحة السياسيّة فيما لو خاضت الانتخابات منفردة، علمًا أنّ النسبة المفروضة وَفقًا للقانون الجديد لم تتخطَّ إيّاها إلّا القائمة الموحّدة وَفقًا لمعطيات الانتخابات السابقة عام 2013، وهي معطيات متعلّقة أيضًا بنسبة التصويت في المجتمع العربيّ وفي المجتمع الإسرائيليّ على حدّ سواء.[18] من هنا، لم تُلاحَظ في المرحلة التي لحقت الإعلان عن رفع نسبة الحسم أيُّ نقاشات حول الإمكانيّة الفعليّة لتشكيل قائمة مشتركة، واقتصرت على التصريحات المبدئيّة لقيادات الأحزاب في هذا الخصوص. لكن بعد حلّ الحكومة الإسرائيليّة في بداية شهر كانون الأوّل عام 2014 وتعيين موعد الانتخابات البرلمانيّة في آذار عام 2015، تأجّج النقاش والحديث عن الحاجة إلى تشكيل قائمة موحّدة للأحزاب العربيّة لخوض الانتخابات. نجد أنّ تصريحات قيادات الأحزاب العربيّة حول التحالفات وتشكيل قائمة مشتركة كانت متشابهة إلى حدّ بعيد مع تصريحاتها في الفترة التي أعقبت رفع نسبة الحسم ومع المواقف التاريخيّة للأحزاب. إلّا أنّ تشكيل القائمة المشتركة تحقّق بفعل بعض الأمور، من بينها التغيير الذي طرأ على موقف الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة التي فضّلت في نهاية المطاف خيار القائمة الواحدة على خيار القائمتين، والضغط الجماهيريّ الذي مُورِسَ باتّجاه تشكيل قائمة "عربيّة" مشتركة.

الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة:

من تصريحات قيادات الجبهة الديمقراطيّة وبياناتها الرسميّة في الفترة التي تلت رفع نسبة الحسم لغاية عشيّة تشكيل القائمة المشتركة، يتّضح أنّ جميع الخيارات كانت واردة أمام الجبهة في ما يخصّ الائتلافات الانتخابيّة. تشمل هذه الخيارات إمكانيّة خوض الانتخابات في قائمة مشتركة واحدة، أو في قائمتين، أو في قائمة منفردة للجبهة وحلفائها، وهو الأمر الذي ورد على لسان بعض قيادات الجبهة. هذا الموقف هو امتداد لمواقف الجبهة التاريخيّة تجاه تشكيل قائمة مشتركة. فقد عبّر عن هذا الموقف محمّد بركة، عضو الكنيست ورئيس الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة آنذاك، في مقابلة مع موقع "كلّ العرب"، مباشرة بعد سَنّ قانون رفع نسبة الحسم، قائلًا:

[18] شحادة، امطانس. (2013). **قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل**. مدى الكرمل. مستقاة بتاريخ (2017/02/01).

ما يتعلّق بالاصطفافات الداخليّة في المجتمع العربيّ، هذه الأمور يحكمها التقاء البرامج السياسيّة والاجتماعيّة والوطنيّة وأيضًا مقتضيات القانون. لا شكّ أنّ رفع نسبة الحسم سيؤدّي إلى اصطفاف جديد في الخارطة السياسيّة داخل المجتمع العربيّ. وبالنسبة لنا هنالك ثلاثة احتمالات: إمّا قائمة واحدة تضمّ كافّة المركّبات السياسيّة في المجتمع العربيّ، وإمّا قائمتان، أو أن تحدث تطوّرات على الخارطة تلقي بظلالها على الانتخابات القادمة [...] ولكن من ناحيتنا الأبواب مفتوحة لحِوارات بنّاءة وجِدّيّة بما يعزّز وحدة وتمثيل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل.[19]

من بيانات الجبهة السياسيّة وتصريحات قياداتها، تحديدًا في المرحلة التي سبقت التفاهمات المبدئيّة الأساسيّة بين الأحزاب لخوض الانتخابات في قائمة واحدة، يلاحَظ استخدام مصطلح "أوسع شراكة" في معظم التصريحات الصادرة عن قيادات الجبهة والحزب الشيوعي الإسرائيليّ، تضمن به الضوابط التي تحدّد شكل وشروط هذه الشراكة، الأمر الذي يفرّغ التصريح من فحواه الظاهرة للوهلة الأولى (قائمة واحدة) ومن ضرورته، ويضعه قيد امتحان الاستجابة لمثل هذه الشروط من قِبل سائر الأحزاب.

يظهر هذا التوجّه في بيان الحزب الشيوعي الإسرائيليّ من يوم 2014/12/23، إذ جاء فيه:

"الحزب الشيوعيّ وشركاؤه في الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة يدعون إلى أوسع تحالف سياسيّ يضمّ كافّة القوى المناهِضة للفاشيّة، بين الجماهير العربيّة والقوى التقدّميّة اليهوديّة، وإلى أوسع تعاون لرفع نسبة التصويت في الشارع العربيّ، من أجل منع اليمين من الوصول إلى سدّة الحكم وإخراج مخطّطاته العدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطينيّ والجماهير العربيّة وجماهير العاملين اليهود والعرب إلى حيّز التنفيذ".[20]

في يوم 2015/01/03، اجتمع مجلس الجبهة والحزب الشيوعيّ وأقرّ تشكيل قائمة واحدة، إلّا أنّه أرفق هذا القرار بمجموعة من الضوابط والمحاذير التي تتيح التوجّه لخيارات أخرى في حال عدم تطوّر مجريات الأمور بما يلائم موقفها. وقد جاء في بيان الجبهة

[19] دلّاشة، عمر. (2014، 3 نيسان). هل تتشكّل قائمة تضمّ: الإسلاميّة، التجمّع والجبهة. **موقع بانيت**. مستقاة بتاريخ (30/09/2015).

[20] عرب 48. (2014، 23 كانون الثاني). الحزب الشيوعيّ يدعو كوادره للاستعداد لكلّ الإمكانيّات في الانتخابات. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (2015/09/30).

والحزب الشيوعيّ: "قرّر مجلس الجبهة في الاجتماع الذي عقده مساء اليوم في الناصرة تخويل الطاقم القياديّ بالتفاوض مع باقي المركّبات السياسيّة حول تشكيل قائمة عربيّة واحدة، على أن يؤكّد على الشراكة العربيّة اليهوديّة وعلى تمثيل النساء وتبنّي برنامج الجبهة". وقد دفع رئيس الجبهة، محمّد بركة، في هذا الاجتماع بقوّة باتّجاه القائمة العربيّة المشتركة واعتبرها "مصيريّة"، متعهّدًا بالحفاظ على الطابع اليهوديّ العربيّ للجبهة. وقال إنّ "مسؤوليّتنا قبل كلّ شيء محاولة إقامة قائمة مشتركة". في المقابل، عارض النائب دوف حينين خيار تشكيل قائمة مشتركة وقال: "في هذه الأيّام، وحيث تسود الظلمة في الخارج، هذا الوقت المناسب لإشعال شعلة الشراكة العربيّة اليهوديّة". وأضاف: "ليس من الضروريّ أن نتّحد مع الجميع. هنالك مجموعة كأحمد الطيبي وجِهات أخرى تظهر أنّنا سنحصل على أصوات الجمهور العربيّ".

استجيبت شروط الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة بشكل مبدئيّ في مرحلة المفاوضات الأولى، ممّا سهّل عليها خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة واحدة. تلخّصت هذه الشروط والضوابط في ما يلي:

– أن تشمل القائمة مرشّحين يهود وَفقًا لمبدأ الشراكة مع "القوى اليهوديّة الديمقراطيّة".

– أن يعبَّر عن القائمة على أنّها قائمة مشتركة لا قائمة عربيّة مشتركة. وهو الأمر الذي يعبّر عن رؤيا سياسيّة تتجاوز البعد الشكليّ للتسمية، رأت بهذه القائمة ائتلافًا للقوى الديمقراطيّة إزاء القوى الفاشيّة، لا قائمة عربيّة ذات طابع قوميّ أمام القوائم الصهيونيّة. انعكس ذلك أيضًا في خطاب الجبهة الإعلاميّ خلال الحملة الانتخابيّة وفي تصريحات قياداتها.

– ألّا يتجاوز خطاب القائمة المشتركة سقف الخطاب السياسيّ للجبهة وأن ينسجم معه، وهو ما عُبّر عنه باصطلاح "حسب برنامج الجبهة"، وهي الدلالة على ضرورة عدم التناقض مع السقف السياسيّ للجبهة وكذلك التركيبة العربيّة اليهوديّة للقائمة –وهو ما في الإمكان ملاحظته من خلال البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة الذي راوح سقف الجبهة السياسيّ.

تعبيرًا عن الموقف الرافض لأن تُعرَّف القائمة المشتركة قيد المفاوضات على أنّها قائمة قوميّة عربيّة، والإبقاء على خيار تشكيل قائمتين واحدًا من الخيارات الواردة في حال عدم تجاوب المفاوضات مع شروط الجبهة لتشكيل قائمة واحدة، يقول محمّد بركة رئيس الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة في مقابلة معه جرت يوم 2014/10/21 ما يلي:

أوّلًا، الخارطة السياسيّة في المجتمع العربيّ لن تكون كما كانت في الانتخابات الأخيرة. هذا مؤكَّد، والموضوع لا يحتمل أكثر من قائمتين، إمّا قائمة واحدة موحّدة أو قائمتين، فهذا مرهون بحِوار يجري بشكل غير رسميّ بين مختلف الأحزاب. إلى جانب ذلك علينا ألّا ننسى أنّ اليمين الإسرائيليّ يحاول أن يعزل الجماهير العربيّة، ونحن بحاجة أن نبحث إلى جانب وحدتنا عن تعاون قوى ديمقراطيّة في الشارع اليهوديّ لأنّ حلم اليمين من وراء رفع نسبة الحسم هو عزل العرب ووضعهم في سلّة واحدة. نحن علينا أن نعزّز وحدتنا الوطنيّة من ناحية، وأيضًا علينا أن نعزّز العمل الديمقراطيّ من جهة أخرى لحماية شعبنا وإيجاد غلاف واقٍ ديمقراطيّ حول شعبنا لأنّه معرَّض لهجوم في كلّ المجالات، خاصّة هذا التسيُّب والتطرُّف في الشارع الإسرائيليّ. إلى جانب تعزيز وحدتنا الوطنيّة يجب ألّا ننجرّ ونجلس في قفص معزول كما يريد اليمين بل محاولة الوصول إلى قوى ديمقراطيّة في الشارع الإسرائيليّ للتحالف معها.[21]

من الواضح أنّ قرار الجبهة والحزب الشيوعيّ المشاركة في قائمة عربيّة واحدة لم يكن مفهومًا ضمنًا، لكن البيئة العامّة لانتخابات 2015 لم تسمح للجبهة باتّخاذ "مغامرة" سياسيّة والذهاب إلى خيار القائمتين، فضلًا عن أنّها نجحت في تحصيل جزء جِدّيّ من الشروط السياسيّة التي وضعتها كشروط للمشاركة في قائمة مشتركة، والحصول على تمثيل أكبر لممثّليها، 6 من أوّل 12 مرشّحا، ورئاسة القائمة المشتركة. بعد تشكيل القائمة المشتركة، نشر أيمن عودة، المرشّح الأوّل في القائمة المشتركة، عددًا من المقالات وضّح فيها أهمّيّة تشكيل القائمة من وجهة نظر الجبهة، وتأثيرها الإيجابيّ على الجبهة وعلى المجتمع العربيّ بعامّة. فعلى سبيل المثال، في مقال نُشر في 2016/02/21 كتب عودة:

"للقائمة المشتركة مزايا كثيرة، أعتقد أنّ الجمهور الواسع يعرفها جيّدًا: أوّلًا إفشال مخطّط السلطة الحاكمة لإخراس الصوت العربيّ والديمقراطيّ في الكنيست من خلال رفع نسبة الحسم؛ ثانيًا تلبية إرادة معظم الناس ورغبتها في رؤية جميع الأحزاب الفاعلة على ساحة جماهيرنا العربيّة في خندق واحد ضدّ العنصريّة والاحتلال والإفقار وقانون القوميّة اليهوديّة، وتغليب القواسم والثوابت المشتركة على القضايا الخلافيّة؛ ثالثًا المواجهة المشتركة ليس فقط للسلطة، بل أيضًا لآفات لا تقلّ خطورة كالعنف والشرذمة والتفكُّك، وقطع

[21] دلّاشة، عمر. مصدر سابق.

الطريق على المساس بالوحدة الوطنيّة والنسيج الاجتماعيّ؛ ورابعًا رفع نسبة التصويت وتاليًا زيادة تمثلينا البرلمانيّ ورفع احتمالات تأثيرنا في القضايا السياسيّة وكذلك في قضايانا وهمومنا وحقوقنا اليوميّة". ويضيف عودة قائلًا: "لقد خلقت القائمة المشتركة واقعًا جديدًا، نركّز فيه كلّ جهدنا لمقارعة عدوّنا الأساسيّ وهو السياسة الرسميّة، بدلًا من هدر طاقاتنا على التنافس الداخليّ. وهذا ليس مفهومًا ضمنًا في ظلّ ما يشهده العالم العربيّ من خلط للأوراق، ومن تمزيق للشعوب والأوطان. وسأجازف وأقول إنّ خصمنا الأساسيّ اليوم هو اليأس، وغريمنا الأساسيّ اليوم هو اللامبالاة وقلّة الحيلة. لدينا فرصة حقيقيّة للخروج من عنق الزجاجة، وإسقاط نتنياهو وليبرمان وبِنِت الذين لم تجفّ دماء شعبنا في غزّة عن أيديهم الآثمة بعد، والذين ما زالت ألسنتهم تلهج بالتحريض علينا. لدينا فرصة حقيقيّة لقلب المعادلة السياسيّة في البلاد... القائمة المشتركة تستطيع نقلنا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم. فكونها قائمة الجماهير العربيّة والمحقِّقة للشراكة مع القوى الديمقراطيّة اليهوديّة، وصاحبة المقولات الديمقراطيّة الصميميّة فهي لا تكتفي بتوحيد الأقلّيّة المضطهَدة وهذا ما تنجزه فعليًّا، بل تشكّل النواة لاصطفاف ديمقراطيّ واسع، يضمّ كلّ العرب واليهود الذين لديهم رؤية مشتركة ومصلحة مشتركة في الانعطاف نحو السلام العادل بدل الاحتلال والاستيطان، ونحو المساواة القوميّة والمدنيّة بدل التمييز والتهميش، ونحو العدالة الاجتماعيّة بدل الفقر والبطالة، ونحو الديمقراطيّة بدل التدهور الفاشيّ".

أقوال عودة تعكس قراءة الجبهة للقائمة المشتركة وأهدافها، وتوضّح التحوّل في الخطاب بعد تشكيل القائمة المشتركة، والتشديد على إيجابيّات هذه القائمة وأهدافها الأساسيّة وأهمّيّتها دون التخلّي عن الشروط التي طالبت بها، والتي تحقّقت فعليًّا في القائمة المشتركة (شراكة عربيّة يهوديّة وتغييب البعد القوميّ عنها، والتأكيد على نضالها الديمقراطيّ المدنيّ كقائمة لكلّ التقدّميّين).

التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ:

أشارت جميع التصريحات والبيانات الصادرة عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، منذ اليوم الأوّل للإعلان عن تقديم الانتخابات، إلى ضرورة خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة. هذا الموقف هو امتداد لمواقف التجمّع التاريخيّة إزاء الوحدة دون علاقة لهذا برفع نسبة الحسم، وذلك على الرغم من أنّ هذا الرفع جعل من ذلك الموقف أشدّ حدّة وإلحاحًا. عن هذا الموقف عبّر رئيس الكتلة البرلمانيّة للتجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، د. جمال زحالقة، مباشرة بعد رفع نسبة الحسم، قائلًا:

نحن دعونا إلى قائمة مشتركة طيلة الوقت منذ عام 1999، بغضّ النظر عن رفع نسبة الحسم، ولم نكن بحاجة إلى رفع نسبة الحسم لكي نوافق على هذا الطرح، نحن لم نوفَّق في الماضي في إقناع الجميع بتشكيل هذه القائمة والآن واضح أنّ الفرص زادت بعد رفع نسبة الحسم [...] أنا أدعو بشكل واضح إلى الاتّفاق الآن على تشكيل قائمة مشتركة، ولا ننتظر حتّى الانتخابات القادمة، والشروع حالًا في مفاوضات لتركيبها وكتابة برنامجها السياسيّ وعملها، بل أدعو إلى تشكيل كتلة للقوائم العربيّة الثلاث في الكنيست، مع محافظة كلّ قائمة على خصوصيّتها، حتّى نتوجّه جميعًا إلى جمهورنا ببشرى الوحدة، وحتّى نُفشِل مشروع ضرب التمثيل العربيّ من خلال رفع نسبة الحسم الذي جاء به أفيغدور ليبرمان، وحتّى يرتدّ هذا الأمر عليه وعلى أمثاله. نحن الآن 11 عضو كنيست وباعتقادي يمكن أن نصل إلى 15 عضو كنيست.[22]

بعد ظهور بوادر أوّليّة لتقديم الانتخابات على أثر حلّ الحكومة، عاد زحالقة وعبّر عن موقف مشابه في مقابلة معه في يوم 2014/10/21:

"الانتخابات المقبلة ستفرض تحالفات جديدة، ونقوم بجهود لتوحيد الأحزاب العربيّة في قائمة مشتركة. هذا هو موقفنا وتوجُّهنا، ونلمس في هذه المرحلة استعدادًا لدى كلّ الأطراف لبحث الموضوع بجِدّيّة [...] نحن نريد قائمة مشتركة بغضّ النظر عن رفع نسبة الحسم، هذا كان موقفنا قبل رفع نسبة الحسم، الآن خلَقَ رفع نسبة الحسم حالة جديدة، بحيث لا يستطيع أيّ حزب أن يكون مطمئنًّا أن يعبر نسبة الحسم منفردًا، وأنا أرى أنّ التحالف الأفضل والأنفع هو قائمة مشتركة للكتل العربيّة الثلاث".[23]

لم تقتصر تصريحات قيادات التجمّع على إبراز مسعى التوصُّل إلى تشكيل قائمة واحدة، بل امتدّت لتوضّح الرفض الكامل لتشكيل قائمتين، إذ يقول النائب عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، د. باسل غطّاس، في مقال له في تاريخ 2015/01/02 في صحيفة "فصل المقال":

[22] دلّاشة، عمر. (2014، 3 نيسان). مصدر سابق.
[23] دلّاشة، عمر. (2014، 21 تشرين الأوّل). مصدر سابق.

"ليس سرًّا أنّ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ لعب دورًا هامًّا في خلق المناخ والأجواء لتشكيل القائمة الواحدة ورفض عروض السير في قائمة ثنائيّة وكان لديه عروض جِدّيّة من الكتلتين الموجودتين في البرلمان، وأصرّ على أنّ خيار القائمة الواحدة هو الخيار الوحيد. وهذا يعكس موقفًا إستراتيجيًّا تاريخيًّا ينبع من صُلب رؤية التجمّع كحزب قوميّ ديمقراطيّ ومن قراءة صحيحة لرغبة الشارع العربيّ وطموحاته".[24]

الأمر ذاته يتّضح من أقوال السيّد عوض عبد الفتّاح، الأمين العامّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، عشيّة تشكيل القائمة المشتركة والإعلان عنها، حيث قال:

"نعم لقد كان لرفع نسبة الحسم دور مركزيّ في توحيد القوائم، ولكن حتّى مع هذه النسبة لقد كان من الوارد جدًّا أنّ يخوض المجتمع العربيّ الانتخابات بقائمتين لو قبل التجمّع هذا الخيار وهو ما أصرّ التجمّع على رفضه، وهذه حقيقة يعرفها الجميع. هنالك قوى أخرى كانت دائمًا مع قائمة واحدة ولكنّها كانت يائسة من إمكانيّة تحقيق ذلك، ولذلك هي لم تبذل جهدًا كافيًا. وكانت مسلّمات كالانغلاق القوميّ، وكالإيمان بعدم إمكانيّة التقاء الشيوعيّ مع الإسلاميّ في تحالف واسع واحد ضدّ نظام اضطهاد من المعيقات التاريخيّة لدى البعض".[25]

نلاحظ كذلك التصريحات الإيجابيّة المتفائلة حول تشكيل قائمة واحدة في مراحل حسّاسة من المفاوضات، والتي عبّرت عن أنّ تشكيل القائمة والإعلان عنها باتا في عداد الأمر المنجز والوشيك، وذلك قبل تثبيت المبادئ الأساسيّة التي ستوجّه المفاوضات، وقبل تناول البرنامج السياسيّ للقائمة. وهو الامر الذي عبر عنه رئيس كتلة التجمّع جمال زحالقة في أواخر كانون الأوّل حين صرّح: "أنا متفائل. والتوجّهات لدى الجميع إيجابيّة ونأمل أن يجري الإعلان المبدئيّ عن تشكيل القائمة في الوقت القريب".[26]

تمسُّك التجمّع بخيار واحد في جميع مراحل المفاوضات، وهو تشكيل قائمة مشتركة واحدة، دون أيّ شروط سياسيّة، أدّى إلى تضييق حيّز التفاوض والمناورة لدى هذا الحزب (التجمّع) بشأن ترتيب المقاعد في القائمة الانتخابيّة، مخلّفًا مقعدين فقط له في

---

[24] غطّاس، باسل. (2015، 2 كانون الثاني). واثقو الخطى نمشي نحو تحقيق إنجاز تاريخيّ لشعبنا. **فصل المقال**، ص 6.

[25] عبد الفتّاح، عوض. (2015، 30 كانون الثاني). فصل جديد وأفق مفتوح. **فصل المقال**، ص. 10.

[26] عرب48. (2014، 26 كانون الأوّل). زحالقة: نقترب من الإعلان المبدئيّ عن تشكيل القائمة المشتركة. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (2015/10/05).

المقاعد العشرة الأولى، وهو ما يتناقض مع مفتاح توزيع المقاعد الذي اعتمد نتائجَ الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة ويعطي التجمّع ثلاثة مقاعد؛ وتنضاف إلى هذا تنازلات أخرى في ترتيب المقاعد الثالث عشر والرابع عشر. عن هذا يقول زحالقة: "التجمّع قدّم تنازلات عديدة لتشكيل القائمة المشتركة، نحن أكثر مَن عمل في سبيل تشكيل القائمة المشتركة وقدّمنا تنازلات كبيرة جدًّا من أجل القائمة ولم نفكّر ببديل للوحدة، لا قائمتين ولا ثلاث، بل قائمة مشتركة واحدة. كان لنا الدور الرئيسيّ في إنجاح هذه القائمة".[27]

موقف التجمّع كان واضحًا وعكَسَ رغبة التجمّع التاريخيّة في تشكيل قائمة مشتركة كنوع من أنواع تنظيم المجتمع العربيّ. لكن من الواضح أنّ رفع نسبة الحسم أدّى إلى عدم وضع أيّ شرط سياسيّ أو شروط تتعلّق بترتيب القائمة بغية تسهيل عمليّة إقامة القائمة المشتركة –التي كانت مصلحة سياسيّة وحزبيّة في آن واحد بالنسبة للتجمّع.

الحركة الإسلاميّة – الشقّ البرلمانيّ

من التصريحات الصادرة عن قيادات الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ، تتّضح الرغبة والدفع نحو قائمة مشتركة واحدة، مستشهدة بتجربتها في القوائم الانتخابيّة السابقة التي ائتلفت خلالها مع أحزاب سياسيّة أخرى، على أنّها تجربة تثبت المسعى الدائم للحركة الإسلاميّة باتّجاه الوحدة. على غرار التجمّع، الحركة الإسلاميّة لم تضَع (علنًا على الأقلّ)، أيّ شروط سياسيّة لتشكيل القائمة المشتركة. على الرغم من ذلك، نجد في بعض التصريحات، عدم استبعاد إمكانيّة خوض الانتخابات بقائمتين، تحديدًا على ضوء التنافر المبدئيّ السابق بين الحركة الإسلاميّة والجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة في السياق الاجتماعيّ. يؤكّد هذا الموقفَ بيانُ الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ الصادر في 2015/01/15 والذي جاء فيه: "تتطلّع الحركة الإسلاميّة إلى خوض الانتخابات هذه الدورة من خلال القائمة الواحدة المشتركة بين جميع الأحزاب المعنيّة بهذه القائمة، كما تؤكّد حرصها على أن تمثّل القائمة المشتركة جميع الأحزاب المعنيّة بشكل يتناسب مع تمثيلها وحضورها السياسيّ والاجتماعيّ على أن تضمن الأحزاب المختلفة تمثيل كافّة شرائح مجتمعنا العربيّ وتوزيعه السكّانيّ من الجليل إلى المثلّث والنقب".[28]

---

[27] موقع بكرا. (2015، 24 كانون الأوّل). د. زحالقة لبكرا: التجمّع قدّم تنازلات كثيرة لتشكيل القائمة. **بكرا**. مستقاة بتاريخ (2015/10/10)، من: http://new.bokra.net/Article-1284482

[28] عرب 48. (2015، 15 كانون الثاني). الحركة الإسلاميّة: غنايم وأبو عرار وحاجّ يحيى، مرشّحون في الأماكن الثلاثة الأولى. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (10/10/2015).

حول المسعى الدائم لخوض الانتخابات في قوائم ائتلافيّة مع أحزاب أخرى، يقول المرشّح عن الحركة الإسلاميّة–الشقّ الجنوبيّ، عبد الحكيم حاجّ يحيى:

"القائمة المشتركة كانت حلمًا بالنسبة للحركة الإسلاميّة، والتي منذ أن دخلت المعترك السياسيّ لانتخابات البرلمان في العام 1996، وهي تطمح لتكوين قائمة مشتركة للجماهير العربيّة، وهذا من منطلق رؤيتنا أنّ الوحدة هي المخلّص لجماهيرنا أمام السلطة العنصريّة، وهذا لم يأتِ بالكلام فقط، وإنّما تحقّق بالأفعال، إذ إنّنا لم ندخل الانتخابات بشكل منفرد في أيّ معركة انتخابيّة، بل دائمًا كنّا نخوض الانتخابات بقائمة عربيّة تحالفيّة بين القوى الوطنيّة والإسلاميّة. صحيح أنّ مخاض القائمة كان عسيرًا إلّا أنّنا مرتاحون لإنشاء هذه القائمة ونحن على أمل أنّها ستنجح".[29]

على الرغم من الموقف الداعم لإقامة قائمة مشتركة، لم تغلق الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة الأبواب أمام الائتلاف ضمن قائمتين، وهو خيار بقي قائمًا في حال تعثّرت المفاوضات لتشكيل قائمة مشتركة واحدة. عن هذا الموقف يقول منصور عبّاس، نائب رئيس الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ: "نحن لم نهرب إلى الأمام ونحن فعلًا لا نخفي الحقيقة بأنّه في خلفيّة تشكيل القائمة المشتركة كان موضوع نسبة الحسم ولكن لا يستطيع أحد أن يقول بأنّ هذا السبب الرئيسيّ والوحيد أو المركزيّ في تشكيل القائمة المشتركة". وأضاف الشيخ منصور قوله: "موضوع نسبة الحسم لم يكن مخيّمًا على غرفة المفاوضات في تشكيل القائمة وكانت هنالك إمكانيّة لتشكيل قائمتين، وبالتراضي اخترنا في النهاية تشكيل قائمة واحدة تجمع أقطابًا سياسيّة من عدّة حركات وأحزاب".[30]

تعبيرًا عن الموقف ذاته، في 2014/10/21 صرّح النائب عن الحركة الإسلاميّة، السيّد مسعود غنايم، مع ظهور البوادر الأولى لإجراء انتخابات مبكرة على أثر حلّ الحكومة الإسرائيليّة، صرّح أنّه: "يجب أن يكون هناك خطّ أحمر لعدم خوض الانتخابات

[29] عرب 48. (2015، 6 شباط). عبد الحكيم حاجّ يحيى: القائمة المشتركة فرصة للتأثير. عرب 48. مستقاة بتاريخ (2015/10/10).
[30] طربيه، عادل. (2015، 19 شباط). كوكب: مشاركة ممثّلين ومرشّحين عن القائمة المشتركة في الندوة السياسيّة. الشمس. مستقاة بتاريخ (2015/10/10).

القادمة بثلاث قوائم كما الحال في الانتخابات الأخيرة. علينا خوض الانتخابات بأكبر قدر من الوحدة مع الأولويّة لقائمة عربيّة واحدة".[31]

على غرار موقف التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، نجد أنّ الحركة الإسلاميّة سعت بصورة علنيّة وواضحة لإقامة قائمة مشتركة وتعاملت مع هذا المسعى كخيار إستراتيجيّ.

الحركة العربيّة للتغيير:

قُبَيْل الانتخابات الأخيرة، انفصلت الحركة العربيّة للتغيير عن القائمة الموحّدة إداريًّا، واعترفت بها الكنيست ككتلة مستقلّة، ممّا حوّلها إلى جسم مستقلّ تمامًا عن القائمة الموحّدة. هذا الانفصال زاد من قدرة الحركة على المناورة في أيّ مفاوضات للتحالف.[32] من هنا سعت الحركة العربيّة للتغيير للدفع بنفسها كمركّب رابع للتيّارات السياسيّة الثلاثة الأساسيّة الفاعلة على الساحة الفلسطينيّة، ونجحت بذلك، وعملت على ضمان مكان لها في القائمة الانتخابيّة الائتلافيّة التي كانت قيد التشكيل، إضافة إلى الضغط الدائم لرفع حصّتها من مقعد إلى مقعدَيْن في المقاعد الاثني عشر الأولى المضمونة. هذا الموقف كان واضحًا من خلال بيان الحركة من يوم 2014/12/14، إذ جاء فيه:

> عقدت الحركة العربيّة للتغيير اجتماعًا قياديًّا لهيئاتها أمس في مقرّها في مدينة الطيّبة [...] لبحث آخر التطوّرات على أثر الإعلان عن حلّ الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة.
>
> وناقش الأعضاء فكرة إقامة القائمة المشتركة حيث أكّد المجتمعون في نهاية اللقاءات أنّها أفضل السيناريوهات التي تلبّي رغبة الشارع وشدّدوا على أهمّيّة بذل كلّ جهد باتّجاه إنجاح المساعي لإقامتها عبر احترام كلّ مركّباتها بعيدًا عن التقوقع الحزبيّ وتفضيل الإيثار السياسيّ كقيمة مجتمعيّة لإنجاح الفكرة.

[31] دلّاشة، عمر. (2014، 21 تشرين الأوّل). مصدر سابق.

[32] نابلسي، رازي. (2014، 9 تشرين الأوّل). انفصال الإسلاميّة الجنوبيّة عن الحزبين العربيّ الديمقراطيّ والقوميّ العربيّ. عرب 48. مستقاة بتاريخ (30.11.2015).

وأشاد المكتب السياسيّ بحرارة في تقييم الجمهور الإيجابيّ لمكانة الحركة العربيّة للتغيير برئاسة د. أحمد الطيبي والشعبيّة العالية التي يحظى بها مؤكّدين أنّها ثمرة جهد مُضْنٍ من العمل الدؤوب وحَمْل هموم الناس ونقل قضاياهم لكلّ محفل وبشكل حضاريّ مقْنع في البلاد وخارجها وأدائه المميّز [...] وتقرّر إقامة لجنة مفاوضات برئاسة السكرتير العامّ أسامة السعدي للاتّصال بالأحزاب الأخرى لإخراج فكرة الوحدة والتحالف لحيّز التنفيذ.[33]

من البديهيّ أن تسعى الحركة العربيّة للتغيير إلى تشكيل تحالف لخوض الانتخابات إذ ليس بمقدورها خوض الانتخابات على نحوٍ مستقلّ، حتّى دون رفع نسبة الحسم، كونها خاضت جميع دورات الانتخابات منذ العام 1999 بتحالفات مع أحزاب أخرى، وكان تمثيلها دومًا بعضو كنيست واحد. الحركة العربيّة لم تمانع في تشكيل قائمتين عربيّتين لخوض الانتخابات، بل ربّما اعتقدت أنّ هذا الخيار قد يكون أفضل للحركة من تشكيل قائمة مشتركة لأنّه يمنح الحركة رافعة قوّة في مفاوضات ثنائيّة مع أيّ حزب عربيّ آخر، ويمكّنها من رفع تمثيلها إلى مرشّحين اثنين في أماكن مضمونة. الحركة العربيّة بادرت إلى إعداد ونشر استطلاعات رأي عامّ لدى الجمهور العربيّ تشير إلى شعبيّة الحركة وإلى كون رئيسها عضو الكنيست أحمد طيبي يحظى بالمكان الأوّل من حيث شعبيّة أعضاء الكنيست العرب.[34] كذلك عقدت الحركة مؤتمرًا مشتركًا مع قائمة "ناصرتي" (القائمة التي يرئسها رئيس بلديّة الناصرة علي سلّام) ومجموعة من الأكاديميّين، وقد عُقد ذاك المؤتمر في الناصرة كنوع من أنواع استعراض القوّة أمام الأحزاب العربيّة الأخرى، ولرفع أسْهُم الحركة في المفاوضات، وللإشارة إلى وجود بديل انتخابيّ أمام الحركة، قد يفسد جوّ الوحدة ويمكّن من تشكيل قائمة مشتركة في حال عدم التجاوب مع مطالب هذه الحركة. ويمكن اعتبار ذلك نوعًا من أنواع الدبلوماسيّة الشعبيّة والخطوات الإستراتيجيّة، الناجحة إلى حدّ ما، وجزءًا من حملة الحركة لتعزيز تمثيلها في أيّ تشكيلة تنتجها المفاوضات لتشكيل قوائم عربيّة، اثنتين كانت أمْ واحدة.[35]

---

[33] دنيا الوطن. (2014، 14 كانون الأوّل). الحركة العربيّة للتغيير تؤكّد في اجتماع هيئاتها على سعيها لتوحيد جميع الأحزاب في قائمة واحدة. **دنيا الوطن**. مستقاة بتاريخ (10/10/2015).

[34] ملاحظات شخصيّة من كلمة النائب أحمد الطيبي التي ألقاها خلال مشاركته في ندوة في جامعة حيفا تحت عنوان "الانتخابات للكنيست الـ 20 والمواطنون العرب في إسرائيل"، التي عُقدت قبل انتخابات الكنيست العشرين.

[35] دلّاشة، عمر؛ وأبو النصر، زاهر؛ ودهامشة إيمان. (2015، 13 كانون الثاني). مؤتمر تشاوريّ لناصرتي وأحزاب أخرى في الناصرة. **بانيت**. مستقاة بتاريخ (2015/10/10).

تلخيصًا لهذا القسم، يمكن القول إنّ مواقف الأحزاب العربيّة الداعمة في غالبيّتها لتشكيل قائمة مشتركة، كموقف قيميّ أو موقف تكتيكيّ، ارتبط –بدرجات متفاوتة بين الأحزاب العربيّة– بشروط سياسيّة وبترتيب المقاعد، ونتج عن ضروريّات المرحلة. كان عامل رفع نسبة الحسم العاملَ الأبرزَ في تشكيل القائمة المشتركة، لكن من الصعب القول إنّه كان شرطًا كافيًا لتشكيل القائمة المشتركة. فقد أسهم في تشكيل القائمة المشتركة موقفُ عدد من القيادات السياسيّة التي دفعت في هذا الاتّجاه، والتحوّلات والحروب الأهليّة في عدد من الدول العربيّة المجاورة، والضغط الشعبيّ الذي لم يكن مستعدًّا لقبول أيّ نتيجة غير وحدة الأحزاب في الانتخابات، والتحريض على المجتمع العربيّ، وكذلك إقامة لجنة وفاق وطنيّ، والدعم الكبير لدى المجتمع العربيّ لهذا الخيار، كما سنوضّح في الأقسام التالية.

لجنة الوفاق الوطنيّ

دعْمُ المجتمع العربيّ لإقامة قائمة مشتركة ليس وليدَ الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة، بل لقد رافق جميعَ الحملات الانتخابيّة في العَقدين الأخيرين. ثمّة نتائج استطلاعات رأي عامّ تعزز ذلك أُجْرِيتْ لدى المجتمع العربيّ قُبَيْل كلّ حملة انتخابيّة. فعلى سبيل المثال، قال 90% من المستطلَعين في استطلاع ميدانيّ ضخم نُفّذ بواسطة مقابلات شخصيّة بُعَيْد انتخابات العام 2013 في عيّنة تمثيليّة من 1200 مشترِك، أنّهم يؤيّدون خوض انتخابات الكنيست المقبلة في قائمة عربيّة واحدة ومشتركة.[36] وقبل انتخابات العام 2015، أبدى 87% دعمهم لإقامة قائمة عربيّة مشتركة.[37] وقد أوضحت نتائج الاستطلاعات أنّ تشكيل قائمة عربيّة مشتركة من شأنه أن يرفع معدّلات التصويت لدى المجتمع العربيّ. ولكن، على نحوٍ ما سبق أن ذكرنا، في انتخابات عام 2015 دخل عامل إضافيّ على معادلات تحويل الدعم الجماهيريّ إلى رافعة ضغط على الأحزاب العربيّة بصيغة إقامة لجنة وفاق شعبيّة.

[36] مدى الكرمل. (2014، 20 نيسان). استطلاع شامل وواسع: سيُكشف عنه في ورشة هامّة لمركز مدى الكرمل. مدى الكرمل. مستقاة بتاريخ (2017/02/01).
[37] المصدر السابق.

سبق الإعلانَ عن تشكيل القائمة المشتركة مسارُ مفاوضات طويلٌ بين الأحزاب العربيّة، بداية بصيغة مفاوضات ثنائيّة غير رسميّة تحوّلت فيما بعد إلى مفاوضات رباعيّة علنيّة.[38] في موازاة بدء المفاوضات التشاوريّة بين الأحزاب العربيّة، أُعلن عن تشكيل لجنة وفاق وطنيّة مستقلّة، قامت، فيما بعد، بدور هامّ في إنجاح المفاوضات. لجنة الوفاق هي لجنة غير حزبيّة مستقلّة ضمّت شخصيّات بارزة في المجتمع العربيّ، من أكاديميّين وأدباء ومحامين وقضاة ورجال أعمال، إضافة إلى رئيس لجنة المتابعة ورئيس اللجنة القطْرية للسلطات المحلّيّة العربيّة، أقيمت في كانون الأوّل عام 2014 بغية الإسهام في دفع الأحزاب العربيّة لإقامة تحالف.[39] لا نبتغي هنا تقديم مراجعة توثيقيّة تاريخيّة لدَوْر لجنة الوفاق في تشكيل القائمة المشتركة، وإنّما نبتغي توثيق دَوْر لجنة الوفاق كعامل هامّ وخاصّ في البيئة العامّة للانتخابات الأخيرة، على العكس من دورات انتخابيّة سابقة، أسهم في إنجاح تشكيل القائمة وكان له دَوْر توفيقيّ بين الأحزاب العربيّة.

عُقِد الاجتماع الأوّل للجنة الوفاق في السادس من كانون الأوّل عام 2014 في قرية كفر قرع، "وأعلنت اللجنة عن الشروع في مساعيها لحثّ الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة على تجاوز الحواجز والموانع التي حالت في السابق دون تشكيل القائمة المشتركة".[40] أُعلن رسميًّا عن تشكيل اللجنة في الرابع عشر من كانون الأوّل عام 2014، وذلك ببيان جاء فيه:

> تجري الانتخابات للكنيست في تاريخ السابع عشر من شهر آذار القادم، وذلك في ظلّ هجمة يمينيّة شرسة تستهدف وجودنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه. وقد ارتفعت في الآونة الأخيرة وتيرة القوانين العنصريّة بمبادرة من حكومة اليمين التي تهدف إلى زيادة الاضطهاد القوميّ والتمييز العنصريّ وتسعى إلى قمعنا وحصارنا وتيئيسنا واقتلاعنا من وطننا. بهذا تؤكّد لجنة الوفاق الوطنيّ أنّ مطلب الساعة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل هو خوض هذه الانتخابات في قائمة واحدة تشمل جميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربيّة وذلك

---

[38] عبد الفتّاح، توفيق. (2014، 12 كانون الأوّل). ما هو رأي الأكاديميّين حول تشكيل قائمة عربيّة مشتركة؟ **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (10/10/2015).

[39] للاستزادة حول لجنة الوفاق، إنشائها ودَوْرها، انظروا: كبها، مصطفى. (2015). لجنة الوفاق الوطنيّ ودَوْرها في إقامة القائمة المشتركة – شهادة شخصيّة. **جدل**، عدد 25. مدى الكرمل.

[40] حضر الاجتماعَ التأسيسيّ الأوّل كلٌّ من: الأستاذ ماجد صعابنة؛ الأديب محمّد علي طه؛ البروفيسور مصطفى كبها؛ القاضي أحمد ناطور؛ الأستاذ إلياس جبّور؛ السيّد محمّد زيدان؛ السيّد سعيد رابي. واتّفق المجتمعون على السعي لضمّ أعضاء آخرين إلى اللجنة، وهم الشيخ محمّد رمّال من يركا، والسيّد مازن غنايم رئيس بلديّة سخنين بوصفه رئيسًا للّجنة القُطْريّة للسلطات المحلّيّة العربيّة، وكذلك ضمّ نساء إلى اللجنة (جرى لاحقًا ضمّ المهندسة بثينة ضبيط). عُقد الاجتماع الثاني في قرية كابول، في بيت الأديب محمّد علي طه. المصدر السابق.

في سبيل التصدّي لليمين والقوانين العنصريّة وكي نحافظ على كينونتنا ووجودنا ونحقّق مكاسب لمصلحة جماهيرنا. وبناء عليه فإنّنا نرى بأنّ واجبنا الوطنيّ والأخلاقيّ يفرض علينا أن نوجّه نداء صادقًا لتحقيق هذا المطلب السامي والوطنيّ المخْلص.

إنّ لجنة الوفاق الوطنيّ وبنات وأبناء شعبنا على ثقة بأنّ هذه القائمة الموحّدة ستكون عاملًا فعّالًا ومنشّطًا ومساعدًا على رفع نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة ممّا سيؤدّي إلى زيادة التمثيل العربيّ في البرلمان وتحويلنا إلى كتلة مؤثّرة يصعب تجاهلها وقوّة فعّالة لتحقيق المساواة والسلام العادل. إنّ هدف شعبنا [...] هو إقامة قائمة واحدة تجمع كافّة الأحزاب والتنظيمات الفاعلة على الساحة العربيّة وزيادة نسبة المصوّتين العرب بشكل بارز بغرض زيادة تمثيلنا في البرلمان.[41]

بعد الإعلان عن تشكيل اللجنة، بادرت إلى سلسلة لقاءات واجتماعات مع الأحزاب العربيّة ومن ثَمّ عُقدت اجتماعات جمعت بين ممثّلي الأحزاب، كان أوّلَها اجتماعٌ رسميّ موسّع عُقد في 2014/04/20 في مكاتب لجنة المتابعة في الناصرة، وقد حضرته جميع الأحزاب السياسيّة الفاعلة على الساحة السياسيّة. ناقش الاجتماع كما جاء في البيان الصادر عن لجنة الوفاق: "تشكيل قائمة عربيّة واحدة موحّدة وممثِّلة لكافّة القوى، زيادة نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة في الشارع العربيّ، صياغة أجواء انتخابيّة سليمة ومريحة".[42] وقد أكّدت اللجنة أنّ نتيجة الاجتماع كانت إيجابيّة وقالت إنّه "لدى جميع الأحزاب رغبة صادقة بإقامة قائمة مشتركة".[43] ومن الجدير بالذكر أنّ جلسة تنسيق أوّليّة كانت قد عُقدت بين الكتل البرلمانيّة للأحزاب العربيّة الممثَّلة في البرلمان، مباشرة بعد رفع نسبة الحسم في شهر آذار عام 2014. بَيْدَ أنّ هذه الجلسة لم تتطوّر إلى مسار تنسيق ومفاوضات متكامل نحو تشكيل قوائم ائتلافيّة عتيدة. كما أنّ اجتماعًا آخَر كان قد عُقِد بين ممثّلي الأحزاب في سخنين قبل الاجتماع الرسميّ الأوّل بأسبوع في مكاتب لجنة المتابعة في الناصرة، وقد ضمّ الاجتماع ممثّلي الأحزاب الأربعة الرئيسيّة: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع

[41] بانيت. (2015، 14 كانون الأوّل). لجنة الوفاق: نطالب بإقامة قائمة عربيّة واحدة للانتخابات. **بانيت**. مستقاة بتاريخ (2015/09/15).

[42] المصدر السابق.

[43] المصدر السابق.

الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير. كلّ ذلك إضافة إلى اجتماعات ثنائيّة أخرى كانت قد سبقت المسار التفاوضيّ الرسميّ الذي قامت عليه لجنة الوفاق الوطنيّ ابتداءً من يوم 2014/12/14.

لم تَحُل الاجتماعاتُ الرباعيّة دون استمرار المفاوضات الثنائيّة غير الرسميّة بين الأحزاب، ولم تبدِّد إمكانيّةَ خوض الانتخابات بقائمتَيْن تجمع كلّ واحدة منهما حزبَيْن على الأقلّ، لتبقى إمكانيّة تشكيل قائمتَيْن مطروحة حتّى لحظة إعلان تشكيل القائمة المشتركة يوم 2015/01/22. كانت أكثر هذه الإمكانيّات تداولًا –وإن كان ذلك من خلال المفاوضات غير الرسميّة بين الأحزاب ومتداوَلًا في تصريحات بعض الأحزاب للإعلام العربيّ– هي إمكانيّة تشكيل قائمة تضمّ كلًّا من الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحركة العربيّة للتغيير، وقائمة أخرى تضمّ كلًّا من الحركة الإسلاميّة–الشقّ الجنوبيّ والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ. ولقد كانت أكثر الأصوات الرافضة لهذا الخيار تلك التي علّلت موقفها الرافض باحتمال إحداث استقطاب طائفيّ في المجتمع كانعكاس لوجود قائمتَيْن تضمّ واحدة منهما الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ، خاصّة على ضوء الأحداث في العالم العربيّ والحرب الأهليّة في سوريا، يضاف عليها العوامل المبدئيّة المطالِبة بقائمة واحدة لا اثنتين.

خلصت المفاوضات في المرحلة الأولى إلى اتّفاقات مبدئيّة بين الأحزاب، تقضي بضرورة تشكيل قائمة واحدة، واعتماد مفتاح نتائج الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة عام 2013 لترتيب المقاعد، ورئاسة الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة للقائمة. لم تُسند هذه الاتّفاقات بمستندات رسميّة موقَّعة من ممثّلي الأحزاب، بل اقتصرت على تفاهمات واتّفاقيّات شفهيّة، لتشكّل فيما بعد ركيزة للمرحلة الثانية من المفاوضات. اقتصرت المفاوضات في مراحلها المتقدّمة على الأحزاب السياسيّة الأربعة الممثَّلة في البرلمان الإسرائيليّ: الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ؛ الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير.[44] نتج عن المفاوضات اتّفاق أوّليّ رتّب المقاعد من الأوّل إلى الحادي عشر مع الاتّفاق على رئاسة القائمة، بينما لم تتّفق الأحزاب على تركيبة المقاعد 12 حتّى 17.

[44] لم تشمل المفاوضات بمراحلها المتقدمة أيًّا من الحزب العربيّ الديمقراطيّ والحزب القوميّ العربيّ، وهما حزبان كانا شريكين مع الحركة العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ في إطار "القائمة الموحّدة" التي خاضت الانتخابات في هذه التشكيلة منذ انتخابات الكنيست الثامن عشر عام 2006. ومع تشكيل القائمة المشتركة والإعلان عنها، قام الحزب القوميّ العربيّ بقيادة محمّد حسن كنعان والحزب العربيّ الديمقراطيّ بقيادة طلب الصانع، بتشكيل قائمة انتخابيّة أخرى جمعت كلًّا من الحزبين مع شخصيّات أخرى من المجتمع العربيّ، تحت اسم "قائمة الجماهير العربيّة". أعلنت هذه القائمة عن انسحابها من الانتخابات البرلمانيّة في مطلع شهر آذار عام 2015، كما أعلنت عن دعمها للقائمة المشتركة في الانتخابات المقبلة. للاستزادة، انظروا: العرب. (2015، 29 كانون الثاني). قائمة الجماهير العربيّة: المشتركة ولجنة الوفاق تمارسان إرهابًا سياسيًّا. العرب. مستقاة بتاريخ (15/09/2015).

فوّضت الأحزاب السياسيّة المشارِكة في المفاوضات يوم 2015/01/20 لجنةَ الوفاق للبتّ في ترتيب القائمة من المقعد 12 حتّى 17، لتقدّم الأخيرة مقترَحها لترتيب المقاعد في القائمة يوم 2015/01/22 خلال اجتماع لممثّلي الأحزاب في كفر قرع. أثارت حيثيّات هذا التفويض، وما تلاه من اقتراحات قدّمتها لجنة الوفاق لترتيب المقاعد كان ثمّة خلافات بين الأحزاب العربيّة بشأنها، أثارت تجاذبات ومشاحنات بين الأحزاب، بلغ بعضها حدّ الانسحاب من الاجتماع التنسيقيّ في بلدة كفر قرع والتهديد بتفجير المفاوضات. خلصت المفاوضات إلى صيغة التناوب التي يكون حسبها تناوب لنصف مدّة التمثيل البرلمانيّ بين الجبهة والتجمّع على المقعدَيْن الـ 13 (الذي كان من نصيب الجبهة) وَالـ 14 (الذي كان من نصيب التجمّع)، وبين الحركة العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة على المقعدَيْن الـ 12 (الذي كان من نصيب العربيّة للتغيير) وَالـ 15 (الذي كان من نصيب الحركة الإسلاميّة). كذلك حَصلت الجبهة على المقعد العاشر بدل المقعد الحادي عشر الذي خُصّص لها حسب المفتاح، على حساب التجمّع الذي حصل على المقعد الحادي عشر.

أُعلِنَ عن تشكيل قائمة واحدة لخوض الانتخابات يوم 2015/01/22 سُمّيت "القائمة المشتركة"، بعد جولات من النقاشات والمفاوضات، واتُّفق على تقسيم ترتيب المرشّحين على أساس مفتاح حزبيّ بحيث حصلت الجبهة الديمقراطيّة على الأماكن 1، 5، 8، 10، 13، وحصلت الحركة الإسلاميّة على الأماكن 2، 6، 9، 15، وحصل التجمّع على الأماكن: 3، 7، 11، 14، وحصلت الحركة العربيّة للتغيير على المكانين 4 وَ 12، مع تناوب بين المكانين 12-13 مع المكانين 14-15. وبما أنّ العامل الأساس الذي دفع باتّجاه قبول الأحزاب العمل ضمن قائمة واحدة هو رفع نسبة الحسم والضغط الشعبيّ، فإنّ القائمة المشتركة لم تجد من الضرورة العمل على بَلْوَرة مشروع موحَّد، واكتفت بالبرنامج المقتضَب الذي نُشر يوم 2015/02/14 وشمل الخطوط المشتركة الأساسيّة في موضوعات مثل السلام والمساواة وتنظيم المجتمع العربيّ، إلّا أنّها لم تدخل في تفصيلات تحضير برنامج عمل موجَّه لعملها بعد الانتخابات، وبقيت دون اتّفاق على برنامج سياسيّ انتخابيّ. وقد جرى تسليم قائمة المرشّحين بعضويّتها الكاملة

التي شملت 120 مرشّحًا إلى لجنة الانتخابات المركزيّة يوم 2015/01/29، وضمّت شخصيّات سياسيّة واجتماعيّة وأكاديميّة وفنّيّة وأدبيّة من أنحاء البلاد كافّة.[45]

لا يمكن بطبيعة الحال تحديد دَوْر لجنة الوفاق أو تقييم حصّتها في تشكيل القائمة المشتركة في الانتخابات الأخيرة بهذا النوع من البحث، فذلك يحتاج إلى نوع آخر من المنهجيّات. لكن على الجملة، يمكن القول إنّه لا يمكن تجاهل دَوْر وأداء لجنة الوفاق في إنجاح المفاوضات وتشكيل القائمة المشتركة. فبالرغم من عدم وجود سلطة أو مكانة رسميّة للّجنة، أو امتلاك أدوات ضغط رسميّة لاستخدامها تجاه الأحزاب العربيّة، فإنّها اكتسبت مكانتها وشرعيّتها، أوّلًا بسبب مكانة ونوعيّة الشخصيّات التي شكّلت اللجنة وحضورها الجماهيريّ العامّ والمناطقيّ؛ ثانيًا، نجحت لجنة الوفاق في إقناع الأحزاب والجمهور أنّها لا تحمل أَجِنْدة شخصيّة ولا تمثّل مصالح شخصيّة فرديّة بل تمثّل مصالح جماهيريّة جماعيّة؛ ثالثًا، الخلافات والحسّاسيّات السابقة بين الأحزاب العربيّة المتفاوضة قلّلت من مستويات الثقة بين الأحزاب وكان من شأنها أن تضع عراقيل حتّى على التواصل بين الأحزاب، ومن هنا كانت هناك حاجة إلى وجود جسم غير حزبيّ وغير رسميّ ذي مصداقيّة ينسّق ويوفّق بينهم؛ رابعًا، من الأسهل للأحزاب العربيّة تقديم تنازلات إلى طرف غير حزبيّ من أن يقدّم بعضها تنازلات إلى بعض، ممّا قد يُفهم على أنّه ضعف أو رضوخ للأحزاب الأخرى المنافِسة. وهذا ما حصل –على سبيل المثال– في عمليّة توكيل لجنة الوفاق بترتيب المقاعد من 12 حتّى 17. بالطبع لا ننسى وجود ضغط شعبيّ في اتّجاه تشكيل قائمة مشتركة، وعلى ما يبدو سوّقت لجنة الوفاق عملها ودَوْرها، وبنجاح، بأنّه يعكس رغبة المجتمع وأنّها عمليًّا تمثّل المجتمع العربيّ في طاولة المفاوضات.

من خلال فترة المفاوضات بين الأحزاب، ومن عمل لجنة الوفاق الوطنيّ، ومن ثَمّ من البرامج السياسيّة للقائمة المشتركة ورسائلها السياسيّة، يمكن الاستنتاج أنّ مفهوم الوحدة لدى الأحزاب ولجنة الوفاق كان التوصّل إلى صيغة لترتيب المقاعد تتّفق عليها الأحزاب العربيّة دون أن تشكّل البرامج السياسيّة عائقًا أمام تشكيل القائمة المشتركة، كما لم تكن جوهر تشكيل القائمة المشتركة. صحيح أنّ بعض الأحزاب أعلنت بعض العناوين السياسيّة العامّة لتشكيل قائمة مشتركة، مثل الجبهة التي لا تريد تحويل القائمة إلى قائمة عربيّة

[45] القائمة المشتركة. (2015، 14 شباط). البرنامج السياسيّ والانتخابيّ الشامل للقائمة المشتركة. موقع جيران. مستقاة بتاريخ (2015/10/30).

قوميّة بل إلى قائمة تشمل مركّبات يهوديّة، والتجمّع الذي رأى أنّ تشكيل القائمة هو خطوة هامّة على طريق مَأْسَسة المجتمع العربيّ والعمل الجماعيّ، لكن هذه المواقف أو غيرها لم تترجَم إلى شروط صارمة في المفاوضات. والمقصود أنّ المفهوم لتشكيل قائمة مشتركة ليس التفاوض للتوصّل إلى قواسم سياسيّة مشتركة بالحدّ الأدنى، أو الجمع بين الرؤى السياسيّة المختلفة للأحزاب التي ستشكّل بدورها ركيزة اتّفاقيّة خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة، أو عمل جماعيّ مستقبليّ، بل هو مفهوم يتعامل مع الشراكة في هذه المرحلة بالبعد التقنيّ الذي يفحص كيفيّة ترتيب قائمة المرشّحين على نحوٍ يرضي كلّ المركّبات ويضمن شروطًا سياسيّة بالحدّ الأدنى تساعد على إشراك كلّ الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة. انعكس هذا في تركيز مساعي لجنة الوفاق من حيث المجهود والوقت لإنجاز ترتيب قائمة المرشّحين، وفي تصريحات لجنة الوفاق التي نادت بتمثيل جميع مركّبات شعبنا دون أن توضّح محاذير ذلك ومفهوم هذا التمثيل. هذا الفهم تُرجم في البرنامج السياسيّ /الانتخابيّ للقائمة المشتركة الذي عكس نقاط التقاء الأحزاب العربيّة والمواقف المتّفَق عليها دون أن يشكّل البرنامج فرصة لطرح برنامج سياسيّ يخرق سقف البرامج القائمة، ودون أن يطرح أفقًا سياسيًّا جديدًا مغايرًا أمام المجتمع العربيّ، وإنّما أعاد تدوير البرامج القائمة.

الفصل الثاني: الخطاب السياسيّ للقائمة المشتركة

نشرت القائمة المشتركة برنامجها السياسيّ والانتخابيّ يوم 2015/02/14، وتضمّن المبادئ الأساسيّة للقائمة، وبرنامج العمل البرلمانيّ، وشمل خمسة أبواب: قضايا الجماهير العربيّة؛ الاحتلال والعمل من أجل السلام العادل؛ الدفاع عن الحقوق الديمقراطيّة ومناهضة العنصريّة؛ حقوق العاملين والعدالة الاجتماعيّة والبيئية؛ حقوق المرأة.

حافظ البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة على الخطوط السياسيّة العريضة المشتركة بين الأحزاب، وعكَسَ حدودَ الإجماع السياسيّ والاجتماعيّ لدى الأحزاب العربيّة. كان على البرنامج الانتخابيّ أن يجمع بين طرح أربعة تيّارات سياسيّة تختلف في العديد من القضايا والمَحاور السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولذلك تجنّب البرنامج السياسيّ المطبّات والاختلافات وشدّد على القواعد المشتركة، وعكَسَ التوافقَ بين مركّبات القائمة المشتركة أكثر ممّا شكّل طرحًا أيديولوجيًّا شاملًا أو برنامجَ عمل يرمي إلى إحلال تغيير

مجتمعيّ وسياسيّ عميقين. على سبيل المثال، لم يقدّم البرنامج تعريفًا مفصّلًا لطبيعة الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وهل هو حالة استعمار ومشروع كولونياليّ أم صراع طبقيّ أو دينيّ؛ ولم يَخُضْ في إشكاليّات تعريف دولة إسرائيل كدولة يهوديّة؛ ولم يتضمّن موقفًا واضحًا من المشروع الصهيونيّ. التطرّق المباشر الوحيد إلى ذلك جاء من خلال بند أكّد على ضرورة: "رفض المطلب الإسرائيليّ بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديّة وفضح مخاطره على مكانة وحقوق المواطنين العرب وحقوق اللاجئين"،[46] وهي مقولة اعتراضيّة لم توسَّع لتكون رؤيا سياسيّة عامّة حول جوهر الصراع وما يحتمله ذلك من قراءة للواقع الفلسطينيّ ولخطوات العمل المستحقّة.

كذلك الأمر في جانب مكانة المواطنين العرب في إسرائيل؛ إذ طرح البرنامج الحدَّ الأدنى المشترَك بين الأحزاب العربيّة. فقد جاء في البند الثاني من المبادئ الأساسيّة: "تناضل القائمة المشتركة من أجل إحقاق المساواة التامّة، القوميّة والمدنيّة، للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، منطلقة من أنّ المواطنين العرب هم سكّان البلاد الأصليّون، أصحاب حقوق جماعيّة وفرديّة. وتطالب القائمة المشتركة بالاعتراف بالجماهير العربيّة كأقلّيّة قوميّة، وبحقّها في الإدارة الذاتيّة لشؤونها الثقافيّة والتربويّة والدينيّة، وبكونها جزءًا فاعلًا من الشعب الفلسطينيّ ومن الأمّة العربيّة".[47] هذا التعريف مقبول على التيّارين الفكريّين الأساسيّين الممثَّلَيْن بالقائمة المشتركة التي كانت تتصارع فكريًّا وأيديولوجيًّا في العَقدين الأخيرين، خاصّة على تعريف مكانة ومطالب الفلسطينيّين في إسرائيل، وهما الحزب الشيوعيّ والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ. هذا البند يرضي التجمّع لكونه يتحدّث عن حقوق قوميّة جماعيّة والحقّ في الحكم الذاتيّ الثقافيّ ويرضي الحزب الشيوعيّ لكونه لا يقتصر على البعد القوميّ.

ينعكس هذا الطرح حول مكانة المواطنين العرب في إسرائيل أيضًا من خلال برنامج العمل البرلمانيّ للقائمة المشتركة، وتحديدًا في ما جاء في الباب الأوّل حول قضايا الجماهير العربيّة والذي يرى ضرورة العمل لتحقيق الاعتراف بالجماهير العربيّة كأقلّيّة قوميّة لها حقوق جماعيّة استنادًا إلى المواثيق الدوليّة؛ وكذلك في الباب الثالث لبرنامج العمل البرلمانيّ حول الحقوق الديمقراطيّة ومناهضة العنصريّة والذي جاء فيه مبدأ العمل من أجل: "إقرار دستور يتصدّره مبدأ المساواة بين المواطنين وبين المجموعات القوميّة، يستند إلى حقوق الإنسان الفرديّة والجماعيّة وفصل الدين عن الدولة، وتحريم كافّة أشكال التمييز على أساس العرْق أو القوميّة أو الدين أو

[46] المصدر السابق.

[47] المصدر السابق.

الطائفة أو اللون أو الجنس، ويوفّر الأساس القانونيّ والتوجّه الفعليّ للمساواة والشراكة المدنيّة والسياسيّة، في دولة لجميع مواطنيها وجميع أقلّياتها".[48]

صحيح أنّ مطلب الاعتراف بالأقلّيّة العربيّة كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة لها حقوق جماعيّة كان المطلبَ الأساسيّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ منذ منتصف التسعينيّات، إلّا أنّه تحوّل إلى نوع من المطلب الجماعيّ أو إلى مطلب مشترك للأحزاب العربيّة كافّة، بصيغة أو بأخرى، ولذلك لا يمكن اعتبار هذا البند في برنامج القائمة المشتركة مطلبًا جديدًا، أو مطلبًا فيه تحدٍّ للدولة، أو أنّه تخطٍّ للسقف السياسيّ القائم لدى المجتمع العربيّ. هذا البند تَرجم بلغة رسميّة ما تطالب به جميع الأحزاب العربيّة تقريبًا.

في ما يتعلّق بالأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 وإنهاء الاحتلال، يلتزم البرنامج السياسيّ والبرلمانيّ بسقف الحلول السلميّة المُجْمَع عليها فلسطينيًّا، كما يتّضح في البند الأوّل من البرنامج السياسيّ للقائمة الذي تناول المبادئ الأساسيّة، بحيث جاء: "تناضل القائمة من أجل إحقاق السلام العادل في المنطقة استنادًا إلى الشرعيّة الدوليّة، بإنهاء الاحتلال لكلّ الأراضي المحتلّة عام 1967، وتفكيك كافّة المستوطنات وجدار الفصل العنصريّ، وإطلاق سراح الأسرى السياسيّين، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة كاملة السيادة في حدود 4 حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقيّة، وحلّ عادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين، يضمن حقّ العودة وَفق قرار 194".[49]

تنعكس هذه المبادئ أيضًا ضمن الباب الثاني لبرنامج العمل البرلمانيّ، والذي تناول بدوره خطوط العمل العريضة ضدّ الاحتلال ومن أجل السلام العادل، والتي تلخّصت في العمل من أجل وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات، وفي النضال لأجل فكّ الحصار عن قِطاع غزّة، وفي مواجهة مشاريع تهويد القدس، وفي العمل لتفكيك جدار الفصل العنصريّ، وفي العمل لإحراز اعتراف دوليّ رسميّ بالدولة الفلسطينيّة، وفي المطالَبة بإطلاق سراح الأسرى السياسيّين الفلسطينيّين. معنى ذلك أنّ القائمة المشتركة جمعت المشترَك

[48] المصدر السابق.

[49] المصدر السابق.

من البرامج السياسيّة القائمة، وطرحت السقف المقبول على الجميع، ولم تأتِ بجديد يخرق الإجماع القائم لغاية الآن في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل ولا في مناطق السلطة الفلسطينيّة في ما يتعلّق بإنهاء الاحتلال والصراع العربيّ الإسرائيليّ.

إضافة إلى المبادئ الأساسيّة المتعلّقة بالحلّ الدائم للقضيّة الفلسطينيّة وبمكانة المواطنين العرب في إسرائيل، تناولت معظم بنود برنامج العمل البرلمانيّ للقائمة المشتركة القضايا الحياتيّة المطلبيّة للمواطنين العرب، وهي القضايا التي تشكّل محطَّ إجماع بين الأحزاب العربيّة، نحو: الفقر والبطالة؛ التعليم؛ الأرض والمسكن؛ توفير المواصلات العامّة؛ إلغاء قانون التجنيد الإجباريّ المفروض على العرب الدروز ومناهضة جميع أشكال التجنيد؛ تطوير الاقتصاد العربيّ؛ تشجيع السياحة في البلدات العربيّة؛ جَسْر الهوّة في قِطاع الصحّة؛ حماية أملاك الوقف الإسلاميّ؛ مواجهة ظاهرة العنف والإجرام؛ السلطات المحلّيّة وملفّ التخطيط والبناء وقضايا أخرى عديدة. على أنّ جميع هذه المطالب كانت تُطرح في السابق في برنامج الأحزاب العربيّة بصورة أو بأخرى، ولم تُطرح في هذا البرنامج على نحوٍ موسَّع أو مفصَّل مع خطط أو برامج تنفيذيّة. وهذا مفهوم إلى حدّ ما بسبب الفترة الزمنيّة الضيّقة التي تشكّلت فيها القائمة المشتركة ووُضع البرنامج السياسيّ. البرنامج السياسيّ تُرجم في الحملة الانتخابيّة للقائمة المشتركة.

الحملة الإعلاميّة

بعد الإعلان عن تشكيل القائمة المشتركة، أُطلقت حملة دعائيّة للانتخابات البرلمانيّة شملت نشر البرنامج السياسيّ والانتخابيّ للقائمة وإصدار أربع نشرات انتخابيّة من بينها نشرة طلّابية، وبيانات صحفيّة، ومطبوعات ونشرات إخباريّة، ومجموعة من الأفلام القصيرة وأفلام دعائيّة انتخابيّة تناولت قضايا عدّة، نحو: الاقتصاد؛ الثقافة؛ حقوق ذوي الإعاقات؛ حثّ العرب الدروز على التصويت للقائمة المشتركة؛ العمل لإطلاق سراح الأسرى الأمنيّين في الداخل والمناطق المحتلّة؛ المساواة ومناهضة القوانين العنصريّة؛ الحرب على اللامبالاة بالانتخابات البرلمانيّة في المجتمع العربيّ؛ النقب– التهجير؛ هدم البيوت وانعدام الخدمات الأساسيّة؛ الأرض والمسكن؛ السلطات المحلّيّة وملفّ التخطيط والبناء –أيْ جميع المواضيع التي تهمّ المجتمع العربيّ.

يمكن الزعم أنّ الرسائل السياسيّة الرئيسيّة للحملة الإعلاميّة للقائمة المشتركة تلخّصت بثلاثة عناوين أو مَحاور أساسيّة توضّح القيمة السياسيّة المضافة من خوض الانتخابات في قائمة مشتركة وإسقاطات ذلك على المواطنين العرب، وهي: أهمّيّة القائمة المشتركة في التصدّي لليمين الفاشيّ الذي قد تصل حدّ الإطاحة به من سدّة الحكم؛ زيادة القوّة السياسيّة والتأثير السياسيّ للمجتمع العربيّ من خلال زيادة عدد ممثّليه في البرلمان؛ أهمّيّة الوحدة وأثرها على العمل الجماعيّ للعرب في إسرائيل.

التصدّي لليمين الفاشيّ

جاءت الانتخابات البرلمانيّة بدورتها العشرين في سياق تصاعُد التشريعات والسياسات العنصريّة تجاه العرب في إسرائيل، والتي تجلّت بحزمة من اقتراحات القوانين والتصريحات التي ترمي إلى تضييق حيّز العمل السياسيّ وتحصين طابع الدولة اليهوديّ.[50] في سياق ذلك، تعاملت القيادات السياسيّة من كافّة الأحزاب العربيّة الممثَّلة في البرلمان، مع رفع نسبة الحسم على أنّها واحدة من تلك الممارسات التي تريد إسقاط الشرعيّة عن العمل السياسيّ العربيّ وإخراجه من البرلمان، أو محاولة لتدجينه بما يتلاءم مع الضوابط السياسيّة التي تحدّدها الدولة.

تعاملت الأحزاب العربيّة المرَكِّبة للقائمة المشتركة مع فكرة تشكيل القائمة المشتركة على أنّها واحد من ردود الفعل على محاولة الأحزاب الصهيونيّة إقصاء الأحزاب العربيّة وردًّا على تزايد العنصريّة تجاه العرب وأداة هامّة في الردّ على الهجوم المباشر من قِبَل المؤسّسة الإسرائيليّة –وتحديدًا اليمين الممسك بزمام الحكم والمتصدّر لهذا الهجوم– على الأقلّيّة العربيّة وعلى قياداتها السياسيّة. يشمل هذا الردّ محاولة رفع نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ والحصول على أعلى حصّة من أصوات المجتمع العربيّ، ممّا قد يجعل من القائمة المشتركة قوّة ثالثة في البرلمان الإسرائيليّ تقلّل من الوزن السياسيّ للأحزاب اليمينيّة التي قد يبلغ الأمر ببعض منها عدم التمكّن من اجتياز نسبة الحسم، وبالتالي الإسهام في إزاحة اليمين عن سدّة الحكم. انعكس هذا الهدف جليًّا في مستهلّ البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة الذي جاء فيه:

[50] داوود – نحّاس، ألحان. (2016، كانون الثاني). العنصريّة تجاه المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل. **ملفّات مدى (2)**. مدى الكرمل، حيفا.

"تشكّل القائمة المشتركة صفعة مدوّية لليمين العنصريّ، الذي أراد تصفية التمثيل العربيّ والديمقراطيّ في البرلمان، وردًّا على الهجمة الفاشيّة والسياسات والممارسات العنصريّة التي تجلّت في سيل من القوانين والمخطّطات المعادية للجماهير العربيّة والمنافية للديمقراطيّة ولحقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدّمتها قانون "القوميّة" وَ "يهوديّة الدولة".[51]

الردّ على اليمين الفاشيّ ومعاقبته، بل كذلك الانتقام من السياسات والقوانين العنصريّة، تحوّل إلى عنوان مركزيّ في الحملة الانتخابيّة للقائمة المشتركة، والذي يمكن تحقيقه من خلال رفع نسبة المشاركة للمصوّتين العرب للقائمة المشتركة في الانتخابات. تأكيدًا على مسعى رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ ومحاولة التصدّي لليمين الذي قد يصل حدّ الإطاحة به من سدّة الحكم، تعاقبت تصريحات القيادات السياسيّة من جميع الأحزاب المركّبة للقائمة المشتركة، محاوِلة من خلال ذلك تجييشَ المجتمع العربيّ واستنفاره للتصويت. في هذا الصدد، قال المرشّح الأوّل في القائمة المشتركة، المحامي أيمن عودة: "القائمة المشتركة بمركّباتها وجمهورها قد عقدوا العزم على زيادة تمثيل الجماهير العربيّة في البرلمان وزيادة الوزن الديمقراطيّ الحقيقيّ لمنع اليمين من الاستمرار في تسلُّم سدّة الحكم ولجم المدّ الفاشيّ والتشريع العنصريّ المستشري، وإنّ هذه الخطوة ستكون حاجزًا أمام وصول نتنياهو لمكتب رئيس الحكومة مرّة أخرى، وإعادته إلى تسلُّم منصب رئيس المعارضة".[52] في السياق ذاته، قال جمال زحالقة، النائب عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والمرشّح الثالث في القائمة المشتركة: "هذه القائمة هي رافعة لتوحيد صفوف جماهيرنا وسيكون لها دَوْر هامّ في حصار اليمين والعنصريّة في إسرائيل وفي إسقاط نتنياهو وحكومته".[53] وفي سياق متّصل، يقول جمال زحالقة: "لو لم يكن أيّ عضو عربيّ في هذه الدورة لكانت القوانين العنصريّة التي صودق عليها مضاعفة. اليمين في قوّة متزايدة، ولكنّنا سنستغلّ قوّتنا وحجمنا كثالث أكبر كتلة في الكنيست لمنع عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم، مع أنّه لدينا أيضًا موقف من هرتسوغ (رئيس المعسكر الصهيونيّ)".[54]

بالتوازي لمهاجمة اليمين ونتنياهو، كانت الحملة الانتخابيّة واعية إلى الحاجة لمنع تسرُّب الأصوات العربيّة إلى أحزاب صهيونيّة، خاصّة تلك التي تُصنَّف على أنّها أحزاب يسار في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة. فعلى سبيل المثال، حذّرت القائمة المشتركة –في نشرتها

---

[51] القائمة المشتركة. مصدر سابق.

[52] مسار. (2015، 24 كانون الثاني). عودة لنتنياهو: القائمة المشتركة ستعيدك إلى رئاسة المعارضة قريبًا. **مسار**. مستقاة بتاريخ (2015/10/15).

[53] فصل المقال. (2015، 9 كانون الثاني). التحضيرات لمؤتمر التجمّع الاستثنائيّ تتواصل رغم الطقس العاصف. **فصل المقال**، ص.4.

[54] فصل المقال. (2015، 6 آذار). زحالقة في الطيرة: سنحصل على 15 عضوًا وستستمرّ الوحدة. **فصل المقال**.ص.6.

الانتخابيّة الصادرة يوم 2015/03/13 تحت عنوان: "17 آذار، معًا نصنع التاريخ"–[55] من مغبّة التصويت للأحزاب الصهيونيّة، موضّحة المجازر التي عاناها الشعب الفلسطينيّ والأمّة العربيّة عمومًا خلال تقلُّد ما بات يسمّى بيسار ومركز المحور السياسيّ الصهيونيّ للحكم في إسرائيل. كذلك أصدرت بيانًا آخر أدانت فيه تصريحات "يتسحاك هرتسوغ" إزاء الحرب على غزّة، حذّرت فيه من مغبّة الوقوع في فخّ الأحزاب الصهيونيّة، ودعت فيه إلى الالتفاف حول القائمة المشتركة، لأنّها الضمان الوحيد للموقف الوطنيّ والديمقراطيّ في القضيّة الفلسطينيّة، وكذلك في قضايا الجماهير العربيّة وحقوقها ومطالبها، وقد جاء هذا البيان تحت عنوان: "نتنياهو وهرتسوغ وجهان لعملة واحدة".[56]

فضلًا عن هذا، أصدرت القائمة المشتركة بيانًا لها عشيّة يوم الانتخابات تحت عنوان: "سنرفع نسبة التصويت لإسقاط نتنياهو وليبرمان ومارزل"،[57] أكّدت فيه ضرورة الردّ على العنصريّة من خلال مئات آلاف الأصوات للقائمة المشتركة، التي عبّر عنها كواجب وطنيّ ومدنيّ يكون الهدف منه معاقبة نتنياهو وإسقاط ليبرمان ومارزل. جاء هذا البيان كردّ على تصريحات نتنياهو التي حذّر فيها من تأثير المواطنين العرب على نتائج الانتخابات، وذلك رغبة منه في استنفار اليمين.

زيادة الوزن السياسيّ، والفاعليّة والتأثير للأحزاب العربيّة

اقترنت الدعوات إلى رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ برسالة انتخابيّة ثانية، مُفادُها أنّ زيادة تمثيل المجتمع العربيّ في البرلمان يؤدّي إلى زيادة الوزن السياسيّ وزيادة تأثير الأحزاب العربيّة في الكنيست. هذه الرسالة اعتُبرت –بحسب الحملة الدعائيّة للقائمة المشتركة– النتاج الحتميّ والبديهيّ الذي سيتحقّق بالضرورة مع إدخال أكبر عدد ممكن من ممثّلي الأحزاب العربيّة إلى البرلمان، ومع احتمال أن تتصدّر القائمة المشتركة المكان الثالث من حيث حجم الكتل البرلمانيّة. يكون ذلك ممكنًا، حسب الرسالة الانتخابيّة، من خلال الإقبال على صناديق الاقتراع لدعم القائمة المشتركة، وذاك ما قد يلقي بالأحزاب الإسرائيليّة اليمينيّة إلى خارج البرلمان، ويمنع تشكيل حكومة يمينيّة في إسرائيل. ينعكس هذا الموقف من خلال موادّ الحملة الدعائيّة للقائمة المشتركة، إضافة إلى تصريحات القيادات

[55] القائمة المشتركة. (2015، 13 آذار). نشرة انتخابيّة: 17 آذار، معًا نصنع التاريخ. ص.6.

[56] القائمة المشتركة. (2015). الصفحة الرسميّة للقائمة المشتركة على الفيسبوك: https://www.facebook.com/moshtraka/timeline

[57] المصدر السابق.

السياسيّة المتعاقبة لحثّ المجتمع العربيّ على التوجّه إلى صناديق الاقتراع وزيادة نسبة التصويت وصولًا إلى الحدّ الأقصى الكامن، الذي قد يؤدّي لحصد ما يقارب خمسة عشر مقعدًا.

تناولت النشرة الانتخابيّة الصادرة يوم 2015/03/06، تحت عنوان: "معًا سنكون القوّة الثالثة"، هذا الموضوعَ من خلال مجموعة من الرسائل التي عدّدت بعضًا من مسارات ومجالات العمل التي من الممكن دفعها وإحراز التأثير من خلالها، نتيجة للوحدة بين الأحزاب العربيّة. في هذا السياق، تورد النشرة ما يلي: "إحنا مع بعض أقوى في البرلمان: كتلة من 15 عضو كنيست، هي قوّة مؤثّرة تقلب الموازين، تنقلنا من الهامش إلى مركز الحلبة السياسيّة. سيُحسب لنا حساب ولا يمكن تجاهلنا".[58]

ممّا ورد أعلاه، يلاحَظ الربط المحْكَم الذي أطلقته القائمة المشتركة بين حجم الكتلة البرلمانيّة التي قد تحرزها، والمتمثّلة بِـ 15 مقعدًا وقوّة ثالثة في البرلمان، وما بين المكانة السياسيّة المترتّبة عن ذلك، والتي قد تجاوزت في هذه الحالة حدّ القدرة الأكبر على التأثير برلمانيًّا، مراهَنةً على قلب الموازين والانتقال من الهامش إلى المركز.

في السياق ذاته، شدّدت النشرة الانتخابيّة الصادرة يوم 2015/03/13، تحت عنوان: "17 آذار. معًا نصنع التغيير"، على رسالة تشير إلى إمكانيّة التغيير والتأثير إن زاد التمثيل العربيّ في الكنيست، حيث جاء في الكلمة الرئيسيّة للنشرة تحت العنوان "شدّوا الهمّة... دقّت ساعة الحسم": "هي فعْلًا فرصتنا، حينما تتشابك أيادينا وكلّ منا يعمل لملء صناديق الاقتراع ببطاقة المشتركة (و.ض.ع.م) ونتكامل، نكون قد رصفنا السبيل لنكون قوّة ثالثة لا يمكن تجاهلها في الكنيست وخارجها، عندئذ لن يجرؤ أحد على الاستخفاف بالتمثيل العربيّ، لأنّ المشتركة تطلق سراح المجتمع العربيّ الفلسطينيّ من سجن الهوامش وتفرضه في المركز، وهذا ما يمكن لمسه اليوم في ظلّ اهتمام سياسيّ وإعلاميّ محلّيّ ودوليّ غير مسبوق. المشتركة تعزّز هيبتنا وتجبر الآخرين على التعامل مع المواطنين العرب بالاحترام المستحقّ في البرلمان وخارجه مثلما أنّها ردّ فعّال وناجع على المدّ العنصريّ وعلى يهوديّة الدولة".

تجاوزت هذه النداءات حدود العمل البرلمانيّ موضّحةً الانعكاسات على المجتمع ككلّ إن تحقّق ازدياد في عدد أعضاء الكنيست العرب؛ إذ إنّ الحصول على قوّة ثالثة يزيد من مكانة المجتمع العربيّ وينقله من الهامش إلى المركز، سواء أكان ذلك داخل البرلمان أم

[58] القائمة المشتركة. (2015، 6 آذار). نشرة انتخابيّة: معًا سنكون القوّة الثالثة. ص 4.

خارجه. فكرة رفع المكانة وزيادة التأثير لم ينحصر ذكرها في الرسائل الانتخابيّة العامّة الواردة في النشرات الانتخابيّة، بل تضمّنتها معظم تصريحات القيادات كمرادفة لعمليّة الحثّ على التصويت. في هذا الصدد، يقول مسعود غنايم ممثّل الحركة الإسلاميّة في القائمة المشتركة، في النشرة الانتخابيّة الصادرة في 2015/03/13:

"اكتبوا لهذا المولود الغالي القوّة والحياة: تحمل هذه الانتخابات معاني كبيرة، فهي أوّلًا لكلّ الناس، إذ تحقّق مطلبهم بالوحدة بين الأحزاب العربيّة. الصوت العربيّ هذه المرّة سيكون حاسمًا، وسيقرّر درجة قوّتنا وتأثيرنا بل سيغيّر اللعبة السياسيّة. أصواتكم ستقلّل من حظّ اليمين في تشكيل حكومة وتقرّر إرسال العنصريّين إلى بيوتهم".[59]

وفي مقابلة معه جرت في 2015/02/06، يقول المرشّح عن الحركة الإسلاميّة، السيّد عبد الحكيم حاجّ يحيى: "أنا لا أعوِّل على أحد من الأحزاب الصهيونيّة، لكنّنا نأمل أن يكون لنا نحن الأحزاب العربيّة دَوْر في ذلك، هذا من المنظور العامّ، أمّا بكلّ ما يتعلّق بقوّتنا، فإنّ الوحدة سيكون لها الأثر الكبير على المشهد السياسيّ، وسيكون بإمكاننا أن نكوّن جسمًا حاسمًا في الكنيست المقبلة، وأن نحافظ على الاتّزان في السياسة الإسرائيليّة الخارجيّة وأيضًا في تعامل إسرائيل معنا كعرب في الداخل [...] في حال نجحنا بإرسال 15 عضوًا للكنيست، فسنكون القوّة الثانية بالمعارضة بدون شكّ، وهذا له أثر كبير".[60]

ممّا ورد في ما سلف ذكره، يلاحَظ التعويل على إمكانيّة التأثير على السياسة الإسرائيليّة بالمجْمَل، الداخليّة والخارجيّة، وعدم حصر التأثير في الأمور المتعلّقة بتعامل إسرائيل مع السكّان العرب في الداخل أو حلّ القضيّة الفلسطينيّة وإنهاء الاحتلال. وهو ما ورد أيضًا في تصريحات قيادات أخرى؛ إذ تقول السيّدة عايدة توما – سليمان المرشّحة عن الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة: "هذا يوم يجب فيه تسجيل إنجاز هامّ لشعبنا وللقوى الديمقراطيّة. نعود اليوم واقفين بهامة وشموخ لنقول إنّنا لا نريد أن نحاصر بخانة واحدة، بل سنكون كتلة مؤثّرة على الساحة الإسرائيليّة بمجْملها. نريد أن نكون مساهمين أساسيّين بالخلاص من الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينيّة، ولنبني مجتمعًا جديدًا ونفرض واقعًا سياسيًّا جديدًا في الساحة العربيّة".[61]

---

[59] القائمة المشتركة. (2015، 13 آذار). مصدر سابق، ص 7.

[60] عرب 48. (2015، 6 شباط). عبد الحكيم حاجّ يحيى: القائمة المشتركة فرصة للتأثير. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (15/10/2015).

[61] موقع الجبهة. (2015، 25 كانون الثاني). في مؤتمر صحفيّ في الناصرة: تشكيل القائمة المشتركة حدث تاريخيّ وسنكون الكتلة الثالثة. **الجبهة**. مستقاة بتاريخ (2015/15/10).

تأكيدًا على إمكانيّة وضرورة التأثير على مُجْمل القرارات في إسرائيل، يقول المرشّح الأوّل عن الحركة العربيّة للتغيير، أحمد طيبي، في مقابلة معه في صحيفة "هآرتس" العبريّة من يوم 2015/02/11: "مع 15 عضوًا سوف نعمل للتأثير على السياسات الحكوميّة في جميع المجالات. سنكون أعضاء في كلّ اللجان البرلمانيّة، حتّى في لجنة تعيين القضاة في المحاكم الدينيّة اليهوديّة. هذه الكتلة الوحيدة في الكنيست التي يسعى كلّ عضو فيها لإنهاء الاحتلال، وإنهاء حالة السيّد والعبد، وسيطرة أغلبيّة إثنيّة تحت مسمّى دولة ديمقراطيّة".[62]

أكّد المحامي أيمن عوده، المرشّح الاول في القائمة المشتركة، ضرورة أن تقوم القائمة المشتركة بدَوْر في مناحي السياسة الإسرائيليّة كافّة، إذ يقول خلال مداخلة له في ندوة نظّمها المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة: "لا يمكن الحديث عن ديمقراطيّة في تل أبيب بينما يقبع على بعد 20 كم من هنا شعب تحت الاحتلال ويسعى لنَيْل حقّ تقرير المصير. هذه الدولة، التي كلّنا مواطنون فيها، تَخرق وتدوس كلّ يوم الحقوقَ الأساسيّة للشعب الفلسطينيّ. نحن قرّرنا أن نتوحّد. هذه ليس وحدة انعزاليّة انغلاقيّة؛ بل نودّ أن نكون جزءًا من السياسة في هذه الدولة".[63]

لم يوضّح الخطاب الذي تَصدّر الرسائلَ الانتخابيّة خلال الحملة ماهيّةَ ومعنى أن تكون القائمة المشتركة قوّة ثالثة في البرلمان. كما لم يوضّح لماذا سيزيد الوزن والثقل السياسيّ بالضرورة مع زيادة تمثيل أعضاء البرلمان، وبخاصّة في ظلّ محدوديّة اللعبة السياسيّة البرلمانيّة، ولم يوضّح أنّ شرط رفع التأثير هو خسارة ما يسمّى باليمين الإسرائيليّ وفوز "اليسار الصهيونيّ" في الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة؛ أي إنّ رفع التصويت وزيادة عدد أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة هو شرط ضروريّ لكنّه غير كافٍ لزيادة التأثير الفعليّ على السياسات، وليس التأثير المعنويّ. كذلك لم يَخْرِ توضيح العلاقة بين السعيِ لإسقاط "حكومة اليمين الفاشيّ"، والدورِ الذي يمكن أن تقوم به القائمة المشتركة إنْ شكّل اليسار الصهيونيّ الحكومة، حيث ارتفعت بعض الأصوات التي تعيد إلى الأذهان فكرةَ الكتلة المانعة في حكومة رابين. كذلك يمكن لهذا الخطاب، دون وضع المعايير الضامنة أو المحاذير الضروريّة، أن يفتح الأبواب

[62] خوري، جاكي. (2015، 11 شباط). القائمة المشتركة عرضت دعايتها الانتخابيّة بالعبريّة: سنمثّل جميع المواطنين. هآرتس. مستقاة بتاريخ (2015/10/25).

[63] ليئور، إيلان؛ وأديرت عوفر. (2015، 17 شباط). رئيس القائمة المشتركة في مؤتمر إسرائيل للديمقراطيّة: لا ديمقراطيّة عندما تُسحق حقوق الفلسطينيّ. هآرتس. مستقاة بتاريخ (2015/10/30).

لتفسيرات قد تصل إلى حدّ الاندماج الكامل في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة دون توضيح حدود ومحاذير هذه المعادلة التي قد تَنْفذ سلبيًّا إلى الوعي الوطنيّ. ضخُّ هذه المقولة إلى وعي الناس دون إرفاقها بخطاب مكمِل يوضّح محاذير المعادلة قد يؤدّي إلى أن تكون ترجيحاتٌ مثل أخذ دَوْر في الحكومة أو المعارضة شرعيّةً وممكنة في أذهان الناس، بما يرافق ذلك من نكوص في حالة الوعي الوطنيّ الذي حاولت الأحزاب السياسيّة بناءه حتّى هذه المرحلة، فضلًا عن حالة الإحباط التي قد تلازم خطاب الإنجازات المتوقَّعة.

ينضاف إلى ذلك أنّ محاولة تحشيد الناس للتصويت بكثافة من خلال رفع سقف التوقُّعات من العمل البرلمانيّ نتيجة لإمكانيّة تقلُّد الموقّع /القوّة الثالثة في البرلمان، هي سيف ذو حدّين، ولا سيّما عندما لا يأتي ذلك في سياق يوضّح محدوديّات العمل البرلمانيّ كأداة عمل سياسيّ في ظلّ تصاعد العنصريّة والعمل على تضييق حيّز العمل السياسيّ وتحصين الطابع اليهوديّ للدولة؛ وهو ما قد يولِّد إحباطًا مضاعفًا على المدى البعيد عندما يتّضح للناس أنّ الأداة قد استنفدت كلّ مساراتها الممكنة دون أن تحقّق إنجازات ملموسة على أرض الواقع. بل إنّ الخطورة قد تكون في سعي القائمة المشتركة إلى تحقيق مكاسب وإنجازات في العمل اليوميّ المعيشيّ بأيّ ثمن لكي يكون هناك رصيد للقائمة في الانتخابات القادمة.

أهمّيّة الوحدة بين الأحزاب

المحور الثالث، الذي شدّدت عليه الحملة الانتخابيّة والخطاب السياسيّ للقائمة المشتركة، هو أهمّيّة الوحدة بين الأحزاب العربيّة في الظروف التي رافقت الانتخاباتِ الإسرائيليّةَ والظروفَ السياسيّة المحلّيّة والإقليميّة. فقد برزت في الانتخابات الأخيرة، أكثر ممّا برز في غيرها، تأثير الأجواء الجماهيريّة العامّة المطالِبة بالوحدة. انعكس ذلك من خلال خشية الأحزاب العربيّة من تراجع نسبة التصويت كشكل من أشكال العقاب في حال عدم تشكيل قائمة واحدة. كان هذا واضحًا من مواقف قيادات الأحزاب التي عبّرت عن رغبتها في الاستجابة إلى مطلب الشارع العربيّ، وكذلك في استطلاعات رأي عامّ أُجريتْ قبيل تشكيل القائمة المشتركة.

وصفت قيادات الأحزاب المختلفة، خلال كلّ مرحلة المفاوضات حتّى تشكيل القائمة، أنّ عمليّة التشكيل: "مطلب جماهيريّ ملحّ". وهو ما يُدْرِج مجْمَل التحرّكات لتحقيق الوحدة في أنّها حالة تسعى للاستجابة لهذا المطلب. لم يقتصر الأمر على توصيف ذلك على

أنّه "مطلب جماهيريّ شديد الإلحاح"، بل امتدّ نحو الطلب من الناس أن يقوموا هم بالضغط على قيادات الأحزاب للوصول إلى صيغة لتشكيل قائمة مشتركة واحدة لخوض الانتخابات. لم تقتصر فكرة الوحدة والضغط الجماهيريّ لتحقيقها على مرحلة المفاوضات حتّى تشكيل القائمة، بل امتدّت لتكون واحدة من أهمّ الرسائل الانتخابيّة المعتمَدة في الحملة الانتخابيّة، ليعبَّر عنها بأنّها "إرادة شعب". المقصود أنّ أخذ الشرعيّة من الناس لتشكيل القائمة لم يقف عند تشكيلها والإعلان عنها، بل استُخدم كرسالة انتخابيّة أساسيّة عبّرت عن تشكيل القائمة على أنّها: "إرادة شعب"، وهو ما قد يرتبط بالشرعيّة المطلوبة ذاتها.

في هذا الشأن، يُستهلّ البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة بوصف الوحدة على أنّها تعبير عن المسؤوليّة السياسيّة والوطنيّة، موضِّحًا: "تخوض القائمة المشتركة انتخابات الكنيست العشرين، في السابع عشر من آذار 2015، تعبيرًا عن مسؤوليّة سياسيّة ووطنيّة، وعن إرادة جماهيريّة داعمة للشراكة بين مركّباتها الأربعة: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، والحركة الإسلاميّة، والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، والحركة العربيّة للتغيير".[64]

وبصدد مفهوم الوحدة، يوضّح البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة أنّ القائمة المشتركة:

> "تعبّر عن الوحدة النضاليّة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في مواجهة السلطة الحاكمة وأذرعها وأحزابها، وعن الشراكة الكفاحيّة مع القوى اليهوديّة المناضلة ضدّ الاحتلال والعنصريّة والتمييز، وتشكّل بديلًا ديمقراطيًّا في مواجهة "المعسكر القوميّ" بزعامة نتنياهو وَ "المعسكر الصهيونيّ" بزعامة هرتسوغ وليفني [...] القائمة المشتركة هي جواب سياسيّ على التهديد الفاشيّ بإقصاء الجماهير العربيّة عن الحلبة السياسيّة، عبْر رفع نسبة الحسم، يحوّله إلى فرصة لتوحيد الصفوف والنضال المشترك ضدّ العنصريّة والعنصريّين وضدّ الفاشيّة والفاشيّين، وفرصة لإسقاط اليمين الفاشيّ ودحر المخطّطات الكولونياليّة والعنصريّة.
>
> القائمة المشتركة هي خطوة نوعيّة في مسيرة العمل السياسيّ والبرلمانيّ لدى الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وهي إطار ديمقراطيّ يستقطب كلّ القوى التقدّميّة في البلاد، وهي رافعة لعمل جماعيّ مشترك نريد أن ينعكس على الهيئات

[64] القائمة المشتركة. (2015، 14 شباط). مصدر سابق.

التمثيليّة للجماهير العربيّة، كاللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة ولجان الطلّاب العرب، وعلى مُجْمَل المُناخ السياسيّ والاجتماعيّ في المجتمع العربيّ، الذي هو بأمسّ الحاجة لقيم الوحدة والشراكة إلى جانب احترام التعدّديّة والاختلاف والتميُّز".[65]

يوضّح مفهوم الوحدة كما ورد في البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة ثلاثة أدوار أساسيّة. يتلخّص الدور الأوّل بمواجهة المؤسّسة الإسرائيليّة، في حين يتركّز الدَّوْر الثاني في كون القائمة المشتركة إطار ديمقراطيّ يستقطب القوى التقدّميّة والديمقراطيّة كافّة، بينما يشدّد الدور الثالث على القيمة الداخليّة للقائمة المشتركة، معتبِرًا إيّاها رافعة لعمل جماعيّ مشترك على العديد من المستويات.

ينعكس هذا المفهوم أيضًا في الحملة الدعائيّة لدى القائمة المشتركة، إذ تورد النشرة الانتخابيّة الصادرة في 2015/03/06، تحت عنوان: "معًا سنَكون القوّة الثالثة"، نماذجَ لمساحات عمل جماعيّ، قد تسهم القائمة المشتركة في دفعها وتحريكها نحو ما هو أفضل.

جاء في النشرة:

- إحنا مع بعض أقوى، في البرلمان: كتلة من 15 عضو كنيست، هي قوّة مؤثّرة تقلب الموازين، تنقلنا من الهامش إلى مركز الحلبة السياسيّة. سيُحسب لنا حساب ولا يمكن تجاهلنا.

- إحنا مع بعض أقوى، في المتابعة: مثلما نجحنا في تغليب القواسم المشتركة على نقاط الخلاف والاختلاف، سنفعل هذا للنهوض بلجنة المتابعة العليا.

- إحنا مع بعض أقوى، ضدّ العنف: ليس بمقدور حزب بمفرده أن يواجه جرائم العنف والجريمة وفوضى السلاح، مطلوب وقفة جماعيّة.

- إحنا مع بعض أقوى، في الميدان: الصفحة الجديدة التي فتحتها الأحزاب، ستنعكس على نضالنا الميدانيّ، ضدّ مصادرة الأرض وهدم البيوت وتشويه الانتماء وضدّ الاستكلاب الفاشيّ.[66]

[65] المصدر السابق.

لقد انعكست تأثيرات الوحدة في البرنامج السياسيّ وموادّ الحملة الدعائيّة من خلال فرضيّة زيادة التأثير نتيجة لفعل الوحدة، سواء كان ذلك على المستوى الخارجيّ إزاء المؤسّسة الإسرائيليّة، أو من خلال إتاحة ديناميكيّات داخليّة جديدة ممكنة للعمل الجماعيّ والمشترك. على ذلك، اقتصرت هذه الفرضيّة على صنميّة فكرة الوحدة، التي لم ترفق بمضامين توضّح الجوهر الذي تقوم هذه الوحدة على أساسه، مكتفية بالخطوط العامّة والعريضة المتعلّقة بالقضايا المطلبيّة، والمساواة، وتحصيل الحقوق الفرديّة والجماعيّة، إضافة إلى موقف من القضيّة الفلسطينيّة يستوي عند حدّ طروحات السلطة الفلسطينيّة في هذا الخصوص. لم يوضّح البرنامج السياسيّ والحملة الدعائيّة لدى القائمة المشتركة أيّ تصوّرات حول مستقبل المجتمع العربيّ في إسرائيل، وما يعنيه ذلك على المستوى التمثيليّ الفلسطينيّ سواء على مستوى الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وفي المجتمع الدوليّ، وما هي القواسم المشتركة السياسيّة المتّفق عليها بين الأحزاب والتي عُبّر عنها من خلال الوحدة. وبذلك تكون الوحدة لذاتها هي الهدف، وهي الرسالة السياسيّة تجاه المؤسّسة الإسرائيليّة وكذلك على المستوى الداخليّ.

على الجملة، لم تتضمّن الحملة الانتخابيّة إجابات عن هذه الأسئلة، واقتصرت الحملة على الفكرة التي مُفادها ما يلي: لقد توحّدنا بقائمة واحدة، فصوّتوا لنا. من جهة أخرى، لم يجرِ استثمار هذه الوحدة وما تشكّله من فرصة لرفع سقف الخطاب السياسيّ وإعطائه بعدًا تثقيفيًّا تعبويًّا؛ إذ نجد أنّها راوحت حدود ردّ الفعل على رفع نسبة الحسم والتصدّي لليمين، والتركيز على رفع سقف المطالب المدنيّة وإمكانيّة التأثير عليها، وهو ما انسجم فعلًا مع مطالب الجماهير العربيّة، وجرى النكوص بهذه الإرادة التي شكّلت شرعيّة لتشكيل القائمة بدلًا من دفعها إلى الأمام واقتياد المشهد السياسيّ. بَيْدَ أنّ هذه الرسائل لم تكن كافية لتحفيز المجتمع العربيّ للتصويت بالمستوى المرجوّ، أي رفع مستوى المشاركة في الانتخابات وزيادة حصّة القائمة المشتركة من مجْمَل المصوّتين، وكان هناك شكل من أشكال الحملة الارتجاليّة لتحفيز واستنفار المجتمع العربيّ للتصويت، ولا سيّما في يوم الانتخابات.

[66] القائمة المشتركة. نشرة انتخابيّة: معًا سنكون القوّة الثالثة. (2015، 6 آذار). ص 5.

نتائج الانتخابات

نتابع في هذا القسم نتائج الانتخابات للكنيست الـ 20 لدى المواطنين العرب في إسرائيل مقارنة بانتخابات سابقة، لكي نتابع التغيُّرات في مستوى المشاركة لدى المجتمع العربيّ كافّة، وكذلك وَفقًا للبلدات العربيّة. وإذا كانت عمليّة عرض النتائج تبدو بسيطة، فإنّ تحديد المعطيات والأرقام على نحوٍ دقيقٍ تواجهه صعوبات، وذلك بسبب طبيعة توزيع المواطنين العرب في إسرائيل على عدّة أنواع من البلدات. فهناك البلدات العربيّة الخالصة (أي تلك التي كلّ سكّانها عرب)، وهناك ما يسمّى في إسرائيل البلدات العربيّة الدرزيّة (تلك التي 55% وأكثر من سكّانها من أبناء الطائفة العربيّة الدرزيّة)،[67] التي تختلف عن سائر البلدات العربيّة من حيث الوعي السياسيّ وأنماط العمل السياسيّ والتصويت البرلمانيّ. وهناك السكّان العرب في مدن الساحل (مثل عكّا وحيفا واللدّ والرملة)، وفي بعض المدن الإسرائيليّة التي بنيت بعد تأسيس دولة إسرائيل كمدن يهوديّة، مثل مدينة كرمئيل ونتسيرت عيليت (يشكّل العرب فيها قرابة 10% من مجْمل السكّان). وقد غلب على تلك كلّها تسميتها بالبلدات المختلطة، وبخصوصها ليس لدينا معطيات محدّدة عن مشاركة السكّان العرب في الانتخابات. وهناك قرية ترشيحا العربيّة التي ضُمّت إلى مدينة معلوت الإسرائيليّة، وتُعَدّ من حيث المعطيات كحيّ في تلك المدينة، وليس ثمّة عنها معطيات منفصلة. لذا، وكي نأخذ هذه التقسيمات في الحسبان، سوف نستعرض في هذه الورقة أنماط المشاركة والتصويت وَفقًا لنوع البلدة.

سار يوم الانتخابات بانتظام وهدوء نسبيّ لعدم وجود تنافس بين الأحزاب العربيّة كما جرت العادة في الجولات الانتخابيّة السابقة. كان هنالك بعض التنافس من قبل مؤيّدي القائمة المشتركة مع مصوّتي ومروّجي التصويت للأحزاب اليهوديّة، إلّا أنّه لم يصل الأمر إلى حدّ التنافس القويّ، وبقي التيّار المركزيّ الذي يؤيّد التصويت للقائمة العربيّة المشتركة هو الصوت المسيطر في الشارع. هذا الوضع أدّى إلى ضعف التوجُّه إلى صناديق الاقتراع في صباح يوم الانتخابات، مقارنة مع الانتخابات السابقة، إلّا أنّ هذا الوضع تغيّر جِدّيًّا في ساعات المساء مع صدور دعوات للتوجّه إلى صناديق الاقتراع صدرت من المساجد ومكبّرات صوت وُضعت على السيّارات

[67] البلدات المعرَّفة كبلدات عربيّة درزيّة هي: دالية الكرمل؛ عسفيا؛ البقيعة؛ المغار؛ يانوح–جت؛ بيت جنّ؛ جولس؛ يركا؛ حرفيش؛ كسرى–سميع؛ ساجور.

طافت في البلدات العربيّة، كما أنّ راديو الشمس أسهم جِدّيًّا في إصدار أصوات الاستغاثة وطالب الناس بالتوجُّه إلى صناديق الاقتراع والتصويت –وهو ما رفع نسبة التصويت إلى نسبة غير مسبوقة في العقد الأخير.

أصحاب حقّ الاقتراع

أصدرت دائرة الإحصاء الإسرائيليّة المركزيّة قُبَيْلَ انتخابات الكنيست الـ 20 في عام 2015 معطيات تفيد أنّ عدد أصحاب حقّ الاقتراع المقيمين في إسرائيل وقت إجراء الانتخابات بلغ قرابة 5.3 مليون ناخب، منهم 80% من اليهود، وَ 15% من العرب، وَ 5% دون تعريف ديانة؛[68] أي إنّ عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب المقيمين في إسرائيل فترة الانتخابات هو 795 ألفًا (مقابل 822,052 صاحب حقّ تصويت وَفقًا للجنة الانتخابات المركزيّة التي تحصي أصحاب حقّ الاقتراع المقيمين خارج الدولة يوم الانتخابات).

وَفق المعطيات في الجدول 1، نرى أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة لدى المجتمع العربيّ بلغت قرابة 63.75%، ونرى كذلك أنّ هناك اختلافًا جِدّيًّا بين البلدات العربيّة والبلدات العربيّة الدرزيّة، وأنّ نسبة المشاركة في المدن المختلطة ومدن الساحل كانت أعلى بقليل، إذ بلغت قرابة 64%. بذلك تكون نسبة المشاركة العامّة للناخبين العرب قد ارتفعت بقرابة 11% مقارنة بالعام 2013 (حيث كانت 57.3%)، لكنّها ما زالت منخفضة مقارَنةً بمعدّلاتها لغاية العام 2003، وما زالت أدنى من معدّلات مشاركة المجتمع الإسرائيليّ، حيث بلغت نسب التصويت العامّة 68% (الجدول 2).

[68] دائرة الإحصاء المركزيّة، (2015، 9 شباط). بيان صحفيّ: "5.3 مليون صاحب حقّ اقتراع مقيم في إسرائيل".

الجدول 1: عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب والمشاركة في الانتخابات 2015

(احتُسِبَ وَفقًا لمعطيات لجنة الانتخابات المركزيّة)

	أصحاب حقّ الاقتراع	عدد المصوّتين	نسبة المشاركة (%)
البلدات العربيّة	664814	429516	64.6
البلدات العربيّة الدرزيّة	75699	42631	56.3
المدن المختلطة*	82,000	52,500	64.0
المجموع	740513	472147	63.76

*وهي: حيفا؛ عكّا؛ اللدّ؛ الرملة؛ كرمئيل؛ نتسيرت عيليت؛ معلوت-ترشيحا. احتساب المعطيات جرى وَفقًا لتقدير عدد المصوّتين ونسبة المشارَكة، من عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربيّة في تلك البلدات، والتي بلغت قرابة 34 ألف صوت.

يتناغم الارتفاع في نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ مع الارتفاع العامّ في نسب التصويت في الانتخابات الإسرائيليّة الأخيرة، الذي يعكس تزايدًا في اهتمام الشارع الإسرائيليّ والصحافة والإعلام في الانتخابات الأخيرة، وارتفاع حدّة المنافسة في الحملة الانتخابيّة بين الأحزاب الإسرائيليّة المركزيّة -وعلى وجه التحديد الليكود والمعسكر الصهيونيّ- وبصورة غريبة إلى حدّ ما، بين أحزاب اليمين والقائمة العربيّة. لعلّ هذا الجانب هو أحد التحوُّلات الجِدّيّة الجديدة التي حملتها الانتخابات الأخيرة. لذا، يمكن القول إنّ ارتفاع نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ -وهو أبرز إنجازات القائمة المشتركة في الانتخابات الأخيرة- يعود بالأساس إلى أجواء التفاؤل التي سادت المجتمع العربيّ وكذلك إلى المنافسة القويّة بين القائمة المشتركة وأحزاب اليمين وعلى رأسها حزب الليكود الحاكم، وبخاصّة على ضوء تصريحات قيادات اليمين ضدّ القائمة المشتركة، وإلى أنّ المنافسة لم تكن تحديدًا -كما كان في الانتخابات السابقة- بين الأحزاب العربيّة، بل بين الأقلّيّة والأغلبيّة. في هذا التحوّل رفْع لمكانة السكّان العرب من هامش المنظومة السياسيّة والحزبيّة الإسرائيليّة، وهامش الحملات الانتخابيّة، إلى المركز. كما يدلّ الارتفاع في نسب التصويت على نجاح حملة الانتخابات لدى القائمة

المشتركة التي وضعت هدف رفع نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ على رأس سلّم اولويات الحملة الانتخابيّة، وبخاصّة على ضوء استطلاعات الرأي العامّ أنّ أيّ ارتفاع في نسبة التصويت لدى السكّان العرب سيكون لصالح القائمة المشتركة. وبهذا يكون تشكيل القائمة المشتركة قد أوقف، ولو بصورة مؤقّتة، صيرورة الارتفاع المستمرّ في نسبة مقاطعة الناخبين العرب لانتخابات الكنيست؛ فمنذ العام 1996، يتميّز السلوك الانتخابيّ لدى المواطنين العرب في إسرائيل بتوجّه ثابت نحو العزوف عن المشاركة في انتخابات الكنيست لأسباب سياسيّة وأيديولوجيّة؛[69] حيث بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت في انتخابات الكنيست عام 2013 إلى 47%، وهي أعلى نسبة امتناع عن التصويت في تاريخ السلوك السياسيّ العربيّ (انظروا الجدول 2).

الجدول 2: نسبة التصويت القُطْريّة، ونسبة تصويت العرب في انتخابات الكنيست الأولى حتّى الثالثة ومنذ العام 1996

العام	نسبة التصويت العامّة	نسبة تصويت العرب
1949	86.9	69.3
1951	75.1	85.5
1955	82.8	91.0
1996	77.0	79.3
1999	78.7	75.0
2003	67.8	62.0
2006	63.5	56.3
2009	64.7	53.6
2013	66.6	57.3
2015[70]	68.3	63.7

المصدر: حتّى العام 2009 روحانا، شحادة وصبّاغ خوري (2010)؛ وَ 2013 – 2015 لجنة الانتخابات المركزيّة.[71]

[69] روحانا، نديم؛ نبيل صالح، ونمر سلطاني. (2004). **تصويت بدون صوت**. حيفا: مدى الكرمل.
غانم، أسعد؛ ومهنّد مصطفى. (2009). **الفلسطينيّون في إسرائيل، سياسات الأقلّيّة الأصليّة في الدولة الإثنيّة**. ص 228.

[70] يجب الأخذ في الحسبان أنّ نسبة التصويت في المجتمع اليهوديّ كانت أعلى، إذ بلغت قرابة 68%.

يوضّح الجدول التالي أنّ الارتفاع في نسبة التصويت كان في غالبيّة البلدات العربيّة، وفي قسم قليل كان ثمّة انخفاض ملحوظ تراوح بين 3.5% وَ 5%، وفي قسم آخر كان ثمّة انخفاض طفيف حتّى 5%. معنى هذا أنّ تأثير القائمة المشتركة شمل البلدات العربيّة كافّة تقريبًا، وأنّ الانخفاض في بعض البلدات له أسباب محلّيّة خاصّة بتلك البلدات.

	2015	2013	التغيير
النصاصرة (قبيلة)	0.44	0.79	-0.35
سواعد (حُميرة)	0.42	0.77	-0.34
اللقيّة	0.45	0.64	-0.19
كعبيّة – طبّاش– حجاج	0.46	0.57	-0.10
كفر قاسم	0.70	0.80	-0.10
عرعرة النقب	0.58	0.66	-0.08
عرب النعيم	0.61	0.69	-0.07
أسد (قبيلة)	0.16	0.22	-0.06
طيّبة (المرج)	0.59	0.65	-0.06
عيلبون	0.71	0.74	-0.03
عيلوط	0.43	0.46	-0.03
أعسم (قبيلة)	0.32	0.35	-0.03
العريان	0.70	0.73	-0.03

71 نديم، روحانا؛ امطانس شحادة، وأريج صبّاخ خوري. (2010). الانتخابات الإسرائيليّة 2009: تحوّلات في الاتّجاهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، عدد 82. احتساب نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين في العام 2013 من نتائج الانتخابات حسب البلدات، التي نشرتها لجنة الانتخابات. نُفّذ الاحتساب كمجموع المقترعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع: http://www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_results.aspx

بعينة – نجيدات	0.66	0.68	-0.02
كسيفة	0.49	0.51	-0.02
السيّد	0.45	0.46	-0.01
أطرش (قبيلة)	0.28	0.29	-0.01
ترابين الصانع	0.34	0.35	-0.01
جنابيب (قبيلة)	0.38	0.39	-0.01
ترابين الصانع (قبيلة)	0.17	0.17	0.00
زرازير	0.49	0.49	0.00
دير حنّا	0.83	0.83	0.00
أبو قرينات (قبيلة)	0.28	0.28	0.01
بير هداج	0.70	0.69	0.01
هواشلة (قبيلة)	0.41	0.40	0.01
رهط	0.58	0.57	0.02
مجد الكروم	0.75	0.73	0.02
قبوعة (قبيلة)	0.33	0.32	0.02
عبلّين	0.61	0.59	0.02
سخنين	0.82	0.80	0.02
أبو رقيق (قبيلة)	0.30	0.27	0.03
راس علي	0.63	0.59	0.03
نين	0.78	0.74	0.04

تل السبع	0.47	0.44	0.04
كفر مندا	0.77	0.73	0.04
سيّد (قبيلة)	0.42	0.37	0.04
رمّة هيب	0.39	0.35	0.04
أبو جويعد (قبيلة)	0.19	0.15	0.04
قديرات الصانع (قبيلة)	0.35	0.30	0.05
أبو ربيعة (قبيلة)	0.20	0.16	0.05
بير المكسور	0.49	0.44	0.05
كفر ياسيف	0.72	0.67	0.05
شفاعمرو	0.59	0.54	0.05
الرامة	0.60	0.55	0.05
منشيّة زبدة	0.65	0.60	0.05
رمّانة	0.80	0.75	0.06
كابول	0.82	0.77	0.06
طرعان	0.65	0.59	0.06
العقبي	0.70	0.64	0.06
حسنيّة	0.62	0.56	0.06
الناصرة	0.61	0.55	0.06
ناعورة	0.62	0.55	0.07
شعَب	0.76	0.69	0.07

فسّوطة	0.56	0.49	0.07
دير الأسد	0.80	0.73	0.07
كفر قرع	0.75	0.67	0.07
عين نقوبا	0.57	0.50	0.08
زيمَر	0.63	0.56	0.08
مسعودين العزازمة	0.45	0.37	0.08
إبطن	0.49	0.41	0.08
معليا	0.75	0.66	0.08
سلمة	0.54	0.45	0.09
يافة الناصرة	0.65	0.56	0.09
راس العين	0.60	0.51	0.09
مقيبلة	0.64	0.54	0.09
أبو سنان	0.69	0.60	0.09
كمّانة	0.62	0.53	0.09
هزيّل (قبيلة)	0.32	0.22	0.10
سولَم	0.74	0.64	0.10
كفر كنّا	0.70	0.60	0.10
الرينة	0.64	0.54	0.10
طمرة	0.81	0.70	0.10
أمّ الفحم	0.67	0.57	0.11

حمام	0.50	0.39	0.11
بسمة	0.67	0.56	0.11
جلجولية	0.82	0.71	0.11
دريجات	0.73	0.62	0.11
بسمة طبعون	0.51	0.40	0.12
كوكب أبو الهيجا	0.78	0.67	0.12
خوالد (قبيلة)	0.47	0.35	0.12
طيّبة	0.74	0.62	0.12
مشد	0.69	0.56	0.12
شقيب السلام	0.52	0.39	0.12
عرّابة	0.73	0.60	0.13
بعنة	0.79	0.66	0.13
حورة	0.51	0.38	0.13
أبو غوش	0.61	0.47	0.13
طوبا الزنغريّة	0.47	0.33	0.13
نحف	0.71	0.57	0.14
طيرة	0.73	0.59	0.14
جتّ	0.53	0.39	0.14
طلعة عارة	0.66	0.52	0.15
عين رافة	0.65	0.51	0.15

خوالد	0.59	0.44	0.15
الجديّدة المكر	0.69	0.54	0.15
الجشّ	0.60	0.44	0.15
شبلي – أمّ الغنم	0.59	0.44	0.15
المزرعة	0.79	0.63	0.16
دبّورية	0.74	0.58	0.16
كفر برا	0.77	0.60	0.16
عرعرة	0.70	0.53	0.17
جسر الزرقا	0.58	0.41	0.17
ضميدة	0.70	0.52	0.18
قلنسوة	0.71	0.53	0.18
باقة الغربيّة	0.62	0.43	0.18
العزير	0.57	0.38	0.19
الشيخ دنّون	0.74	0.54	0.19
ميسر	0.61	0.42	0.19
إكسال	0.66	0.47	0.20
عرامشة	0.47	0.27	0.20
دحّي	0.60	0.39	0.21
صندلة	0.68	0.43	0.24
الفريديس	0.67	0.43	0.25

أمّ القطف	0.83	0.55	0.28
طمرة (الزعبيّة)	0.82	0.50	0.32
كواعين (قبيلة)	0.75	0.25	0.49

في 23 بلدًا من قرابة 120 بلدًا كان هناك انخفاض في نسبة المشاركة في العام 2015 مقارنة مع انتخابات 2013، تتراوح بين أقلّ من 1% وَ 35%. قرابة نصف تلك البلدات هي بلدات عربيّة بدويّة في النقب. في أربع بلدات فقط كان الانخفاض أكثر من 10%، في ثلاث بلدات منها بأكثر من 20% وهي بلدات عربيّة بدويّة في النقب. معنى هذا أنّ الصفة الأبرز للبلدات التي حصل فيها تراجع في المشاركة أنّها بلدات عربيّة بدويّة في النقب.

في قرابة 100 بلد عربيّ، كان هناك ارتفاع في نسبة المشاركة. وبلغ معدّل الارتفاع 10.8%. الارتفاعات الأعلى كانت في بلدات صغيرة ومتوسّطة من حيث عدد السكّان وتتّسم بنسبة مشاركة منخفضة في انتخابات 2013، مثل أمّ القطف وطمرة الزعبيّة والفرديس وصندلة وإكسال وباقة الغربيّة وقلنسوة. في البلدات الأخرى، كانت نسبة الارتفاع أكثر تواضعًا، ولا سيّما في بلدات كانت نسب المشاركة فيها مرتفعة في انتخابات عام 2013.

تأثير القائمة المشتركة والأجواء الانتخابيّة أثّرت على نحوٍ مشابه، ورفعت معدّلات التصويت في بلدات اتّسمت بمستويات مشاركة مرتفعة، وبلدات اتّسمت بمستويات مشاركة منخفضة في انتخابات عام 2013. الاختلاف هو في حدّة الزيادة، وهو أمر (فضلًا عن تأثُّره بالأجواء السياسيّة العامّة) يتأثّر بمستوى التنظيم الحزبيّ ووجود كوادر حزبيّة ملتزمة تعمل على تشجيع السكّان للتصويت يوم الانتخاب. الأجواء الانتخابيّة الحماسيّة وتشكيل القائمة المشتركة أثّرت كذلك على تقسيم الأصوات بين الأحزاب العربيّة والأحزاب الصهيونيّة.

توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة والصهيونيّة

في تحليل الحملة الانتخابيّة للقائمة المشتركة، وضّحنا أنّ أحد الأهداف الرئيسيّة للحملة الانتخابيّة كان رفع حصّة القائمة المشتركة من مجْمل المصوّتين العرب، مقارنة بما كانت تحصل عليه الأحزاب العربيّة مجتمِعةً في الانتخابات السابقة. المقصود أنّ هدف الحملة الانتخابيّة للقائمة المشتركة كان مزدوجًا: أن تدفع إلى رفع نسبة التصويت، وزيادة حصّة الأحزاب العربيّة بصيغة القائمة المشتركة من مجْمل الأصوات العربيّة. نجحت الحملة في تحقيق هذين الهدفين. فعلًا كان هناك ارتفاع في نسبة المشاركة كما وضّحنا في الفقرات السابقة، وهناك أيضًا ارتفاع في حصّة القائمة المشتركة من مجمل الأصوات؛ إذ حصلت القائمة المشتركة على قرابة 81.5% من مجمل الأصوات العربيّة الصالحة في الانتخابات الأخيرة (هذه النسبة شكّلت 10.6% من مجمل المصوّتين في الانتخابات)، مقابل 77% في انتخابات عام 2013 (تعادل نسبة 9.2% من مجمل المصوّتين في الانتخابات)، وَ 82% في العام 2009 (القصد ما حصلت عليه آنذاك الأحزاب العربيّة كافّة). اختلفت حصّة القائمة المشتركة حسب البلدات، وقد بلغت حصّة القائمة المشتركة في البلدات العربيّة 87.6% مقارنة بِـ 84% في انتخابات عام 2013، وفي البلدات العربيّة–الدرزيّة إلى 18.4% (مقارنة بِـ 18% في انتخابات عام 2013). ووصلت في البلدات المختلطة والمدن الساحليّة إلى قرابة 84% (وَفقًا لحسابات "مدى الكرمل").[72] ونجحت القائمة المشتركة في الحصول على 13 مقعدًا مقابل 11 مقعدًا مجموع مقاعد الأحزاب العربيّة في انتخابات 2013. ارتفاع حصّة القائمة المشتركة من مجْمَل الأصوات العربيّة مقابل حصّة الأحزاب الصهيونيّة أوقف بداية التحوُّل الذي حصل عام 2013 حين كانت هناك بوادر ارتفاع حصّة الأحزاب الصهيونيّة في البلدات العربيّة.

[72] مدى الكرمل. (2015، 21 آذار). نسب التصويت في البلدات العربيّة في انتخابات 2015. مدى الكرمل. مستقاة بتاريخ (2016/10/30).

الجدول 5: توزيع التصويت بين الأحزاب العربيّة والأحزاب الصهيونيّة

منذ انتخابات العام 1992

	نسبة التصويت لأحزاب عربيّة	نسبة التصويت لأحزاب غير عربيّة
1992	47.7	53.3
1996	67.3	33.6
1999	70.6	29.4
2003	70.6	29.4
2006	72.0	28.0
2009	82.1	17.9
2013	77.0	23.0
2015	81.5	18.5

المصدر: 1999 وَ 2003 روحانا وآخرون؛ 2004 إيلي ريخيس 2008؛[73]

2009 وَ 2013 احتُسِبت النتائج استنادًا إلى معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

على الجملة، نجد أنّ نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة تراجعت في انتخابات عام 2015 بنسبة 4.5 عن انتخابات عام 2013، بعد أن كانت قد ارتفعت في انتخابات عام 2013 ارتفاعًا لا بأس به بلغ 5% في النسبة العامّة للأصوات، تشكّل ارتفاعًا مقداره 25%، مقارنة بالعام 2009.

[73] روحانا، نديم؛ وصالح، نبيل؛ وسلطاني، نمر. مصدر سابق؛ ريخيس، إيلي. (2008). "الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ17 – بداية عهد جديد"، لدى: أريان آشير، وميخال شمير (محرّران)، **الانتخابات في إسرائيل– 2006**، القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص 201–234.

تلخيصًا لما ذُكِر، يمكن القول إنّ نتائج الانتخابات حملت بعض التغييرات (مقارَنة بنتائج انتخابات العام 2013)، أهمّها اثنان: الأوّل أنّه –على العكس من التوقّعات التي كانت قُبَيْل الانتخابات– نرى أنّ نسبة المشاركة لدى المجتمع العربيّ سجّلت ارتفاعًا طفيفًا يشكّل تغيُّرًا في مسار الانخفاض الذي بدأ في العام 2003؛ والثاني حصول انخفاض –وإن على نحوٍ ليس بكبير– في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة.

خلاصة:

يتّسم المشهد السياسيّ والحزبي العربيّ داخل إسرائيل في العَقدين الأخيرين بالمنافسة الشديدة بين التيّارات السياسيّة الرئيسيّة والمناكفات بين كوادر الأحزاب، وبخاصّة في فترات الانتخابات. المنافسة هذه تحمل في كثير من الحالات أبعادًا أيديولوجيّة فكريّة، بالإضافة إلى جوانب ذات سِمات شخصيّة وَ "تصفية حسابات" بين التيّارات الحزبيّة. ومنذ الثورات العربيّة، انضاف محور نزاع جديد إلى محاور المنافسة الثابتة بصيغة الاختلاف بين الأحزاب حول الثورات في العالم العربيّ، ممّا رفع حدّة التوتّر والمنافسة بين التيّارات السياسيّة، وتحديدًا في انتخابات عام 2013. لكن على الجملة، وبعد الانتخابات، تتراجع حدّة المنافسة والنزاعات السياسيّة الحزبيّة. بين العامين 2013 وَ 2015، وقُبَيْل تقديم موعد الانتخابات في إسرائيل، اتّسم المشهد الحزبيّ لدى المجتمع الفلسطينيّ بالخمول والاستقرار دون إشارات إلى حصول تغيُّرات جِدّيّة، ولا سيّما بعد سَنّ قانون رفع نسبة الحسم إلى 3.25% في العام 2014، الذي وضّح أنّ تغييرًا ما سيُفرض على المنافسة الحزبيّة لدى الأحزاب العربيّة، وأنّ هذه ستُضطرّ إلى تشكيل تحالفات جديدة على رأسها إمكانيّة تشكيل قائمة مشتركة لخوض الانتخابات القادمة. تقديم موعد الانتخابات كان الإشارة إلى بداية عمليّة تحوُّل جِدّيّة، في تاريخ العمل السياسيّ والتصرّف الانتخابيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، أدّت في نهاية المطاف إلى تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب العربيّة لخوض الانتخابات البرلمانيّة. هذا التحوُّل وتشكيل القائمة المشتركة يوضّحان أنّه في كثير من الحالات يأتي التغيُّر في المنظومة الحزبيّة العربيّة وفي التصرّف السياسيّ كنتيجة لتحوُّلات في المنظومة القانونيّة والسياسيّة الإسرائيليّة ويُفرَض على الأحزاب العربيّة؛ إذ كان مطلب الوحدة قائمًا على المشهد السياسيّ العربيّ منذ بداية الألفيّة الحاليّة دون أن تنجح الأحزاب في إنجازه. كذلك يوضّح تشكيل القائمة المشتركة أنّ الأحزاب العربيّة التي كانت تدعم إقامة قائمة عربيّة مشتركة كموقف سياسيّ ثابت

على مدار سنوات ثابرت في هذا الموقف ودعمت تشكيل القائمة المشتركة كموقف مبدئيّ أيديولوجيّ وقدّمت تنازلات لتحقيق هذا الهدف –مثل التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والحركة الإسلاميّة الجنوبيّة–، وأنّ غالبيّة الأحزاب العربيّة تعمل ببراغماتيّة وتستطيع أن تغيّر مواقفها السابقة على أثر تغيُّر الظروف، مثل الجبهة الديمقراطيّة والحركة العربيّة للتغيير.

صحيح أنّ التغيُّر الأبرز والأهمّ في المشهد السياسيّ كان رفع نسبة الحسم، لكن بطبيعة الحال لا يمكن إهمال عوامل أخرى أسهمت في إنجاز القائمة المشتركة، نحو: التحريض العنصريّ والهجوم الأرعن على المجتمع العربيّ من قِبَل الحكومة الإسرائيليّة وأحزاب اليمين منذ انتخابات عام 2013 والحرب على غزّة ("الجرف الصامد" –2013)؛ الاحتراب في العالم العربيّ وخطورة ذلك على تماسك المجتمعات العربيّة بل كذلك على الهُويّة العربيّة القوميّة الجامعة؛ إسقاطات الانتخابات المحلّيّة (السلطات المحلّيّة عام 2013) التي أدّت إلى تراجع مكانة الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة على المستوى البلديّ؛ الدوْر المركزيّ الذي قامت به لجنة الوفاق في جَسر الهوّة بين الأحزاب العربيّة وتعاملها مع الأزمات في مسيرة التفاوض، خاصّة في الساعات الأخيرة قبل توقيع الاتّفاق. هذه العوامل معًا أسهمت في خلق الأجواء الدافعة إلى تشكيل القائمة المشتركة.

تشكيل القائمة المشتركة لم يخلق حالة سياسيّة أيديولوجيّة جديدة لدى الأحزاب والمجتمع العربيّ، ولم يطرح برنامجًا سياسيًّا يعكس المطالب الجمعيّة للمجتمع العربيّ في الداخل، ولكن نجح في وضع برنامج عمل يعكس الحدّ الأدنى من التوافق بين مركّباتها. وبهذا المعنى حافظ البرنامج السياسيّ للقائمة المشتركة على الخطوط السياسيّة العريضة المشتركة بين الأحزاب وعكس حدود الإجماع السياسيّ والاجتماعيّ لدى الأحزاب العربيّة. كان على البرنامج الانتخابيّ أن يجمع بين طرح أربعة تيّارات سياسيّة تختلف في العديد من القضايا والمحاور السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، لذلك تجنّب البرنامج السياسيّ المطبّات والاختلافات وشدّد على القواعد المشتركة، وعكس التوافق بين مركّبات القائمة المشتركة أكثر ممّا طرح طرحًا أيديولوجيًّا شاملًا أو برنامج عمل يرمي إلى إحداث تغيير مجتمعيّ وسياسيّ عميقين.

تشكيل القائمة المشتركة وأجواء المنافسة مع الأحزاب الإسرائيليّة اليمينيّة أسهما في خلق جوّ عامّ متحدٍّ لدى المجتمع العربيّ وناقم على العنصريّة والهجوم الأرعن على المجتمع العربيّ والقائمة المشتركة ممّا دفع إلى رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ عامّة من 54%

في انتخابات 2013 إلى قرابة 64%؛ وبذلك يكون تشكيل القائمة المشتركة قد أسهم في وقف منحى التدنّي في نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ في السنوات العشر الأخيرة، ومن الواضح أنّ تأثير ذلك كان على غالبيّة شرائح المجتمع العربيّ ما عدا السكّان العرب البدو في النقب الذين لم تتعدَّ نسبة التصويت لديهم 44%. كذلك عزّزت إقامة القائمة المشتركة تراجُع التصويت للأحزاب غير العربيّة؛ إذ انخفضت حصّة الأحزاب الصهيونيّة من 23% في انتخابات عام 2013 إلى 18% في انتخابات عام 2015.

فكرة تشكيل قائمة انتخابيّة مشتركة ليست جديدة على المشهدين الحزبيّ والسياسيّ الفلسطينيّ في الداخل؛ فقد طُرحت تقريبًا في جميع الحملات الانتخابيّة البرلمانيّة في العَقدَيْن الأخيرين، وكان أبرزها عام 2006 حيث شهد مساعيَ جِدّيّة لتحقيق ذلك، إلّا أنّ هذه المساعي باءت بالفشل لتخوض الأحزابُ العربيّة الانتخابات ضمن ثلاث قوائم انتخابيّة. بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة في بداية تشرين الأوّل عام 2014، نجحت الجهود والمساعي للوصول إلى صيغة ائتلافات انتخابيّة، ليُعلَن عن تشكيل قائمة ائتلافيّة حملت اسم "القائمة المشتركة" يوم 2015/01/22. ضمّت القائمة الأحزاب الأربعة الفاعلة على الساحة السياسيّة العربيّة في الداخل والممثَّلة في الكنيست: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة الإسلاميّة – الشقّ الجنوبيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير. تشكيل القائمة المشتركة لا يمكن أن يكون نهاية مطاف العمل الجماعيّ البرلمانيّ والتصدّي للتحدّيات التي يواجهها المجتمع والأحزاب العربيّة في الداخل، بل هو بداية المطاف. هناك حاجة إلى تطوير الكثير في عمل القائمة المشتركة والحفاظ عليها. ما دامت نسبة الحسم مرتفعة فإنّ الاحتمال الأكبر والجِدّيّ هو استمرار القائمة المشتركة. أمّا إن خُفّضت نسبة الحزم، فقد يكون ثمّة خطر حقيقيّ على استمرار وجود القائمة. استمرار وجود القائمة المشتركة يعني الحاجة الضروريّة إلى تطوير برنامج العمل ووضع خطوط سياسيّة أوضح لعمل هذه القائمة؛ إذ يجب تطوير أداء القائمة البرلمانيّ والشعبيّ، ولربّما الجانب الشعبيّ بشكل أقوى؛ يجب تطوير العلاقات بين مركّبات القائمة المشتركة ووضع تحدّيات جِدّيّة للمشروع الصهيونيّ. هذه القائمة أسهمت في تعزيز مكانة المجتمع العربيّ، الانكشاف الدوليّ بشأن مسألة الفلسطينيّين في إسرائيل والسياسات والنهج العنصريّ والمُعادي من قبل الدولة. إن جرى التعامل مع هذه المعيقات، فقد يطيل ذلك حياةَ القائمة المشتركة ويجعل تأثيرها على السياسات الحكوميّة وعلى المجتمع العربيّ أقوى بكثير.